



المستخلص

يبرز دور الضرائب في كونها مصدرا اساسيا من مصادر التمويل الداخلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم فان اي نقص في الحصيلة الضريبية ناجم عن التهرب الضريبي مثلا من شأنه ان يضعف قدرة الحكومة على تمويل استثماراتها الاساسية وتمويل استثمارات القطاع الخاص نتيجة لانخفاض قدرتها في زيادة احتياطها النقدي لدى البنوك ، فضلا عن اضعاف التهرب الضريبي لفاعلية الضرائب كاداة لتوجيه النشاط الاقتصادي في اطار خدمة اغراض التنمية ، وتحقيق العدالة . وبيان اسباب واساليب تهرب المكلفين من دفع الضريبة المستحقة عليهم سواء كانت بالطرق المشروعة او غير المشروعة مع بيان الاساليب المقترحة لمعالجة ظاهرة التهرب الضريبي والقضاء عليه . كما تعاني الهيئة العامة للضرائب من مشكلة عدم تسديد الضريبة التي بذمة المكلف من خلال اتباعه شتى الاساليب الغير المشروعة . وذلك لوجود عوامل عديدة تؤدي الى استمرار تهربهم مما يؤدي هذا الى تقليل الحصيلة الضريبية وبالتالي عدم تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية . وان الحد من ظاهرة التهرب الضريبي يعمل على زيادة الايرادات الضريبية وبالتالي ينعكس ايجابيا على التنمية الاقتصادية . ومن اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث ان ارتفاع ظاهرة التهرب الضريبي يؤثر سلبا في التنمية الاقتصادية ومشاريعها وبالتالي تكون خسارة في ايرادات الدولة . وان نجاح عملية التنمية الاقتصادية تحتاج الى العديد من الموارد لتحقيقها كالضرائب والرسوم ، وايرادات املاك الدولة ، والقروض ، والتمويل بالعجز . اما اهم التوصيات التي توصل اليها البحث ، ضرورة منح المرونة الكاملة لتشغيل اليات النظام الضريبي العراقي من حيث زيادة ايرادات الدولة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة . وضرورة نشر الوعي الضريبي كونه من الوسائل الجوهرية لمكافحة التهرب وانجاح عملية التنمية الاقتصادية ، وشعور المكلف بان مساهمته بدفع الضريبة تسهم في بناء عملية التنمية الاقتصادية .

Tax evasion and its impact on economic development in Iraq

Abstracts:

Highlights the role of taxes in being a major source of funding sources internal economic and social development, and then, any decrease in tax revenue caused by tax evasion, for



example, would weaken the government's ability to finance their investments and core financing private sector investment as a result of reduced ability to increase their reserves's cash banks, as well as the weakening of the effectiveness of tax evasion taxes as a tool to guide economic activity in the framework of service for development, and to achieve justice. And the statement of the reasons for and methods of evasion mandated to pay the tax due on them, whether legitimately or illegal with the statement of the proposed methods to tackle tax evasion and eliminate it. Also suffer GCT of the problem of non-payment of tax owed by the taxpayer through the followers of various styles legitimate third parties. And that there which this leads to reduced tax revenues and are several factors that lead to continued therefore did not achieve the goals of economic development. And reduce the phenomenon of tax evasion is working to increase tax revenue and thus reflected positively on economic development. One of the most important conclusions reached by the research show that high tax evasion phenomenon negatively affects economic development projects and thus the loss in state revenue. And the success of the economic development process need to many resources to achieve such as taxes, fees, and revenues of state property, loans, and deficit financing. The most important recommendations reached by the research, the need to give full flexibility to run the Iraqi mechanics of the tax system in terms of increased state revenues in order to achieve economic and social development required. And the need to raise awareness of the tax being one of the fundamental means to combat evasion and the success of the process of economic development, and feeling designate that the contribution to pay the tax contribute to building the economic development process

المقدمة

تعد ظاهرة التهرب الضريبي من الظواهر الخطيرة التي انتشرت في جميع الدول ولا سيما في الدول النامية مع اختلاف حجمها وصورها من دولة الى اخرى وتسعى جميع الدول ومنها العراق للحد من هذه الظاهرة ومكافحتها بشتى الوسائل من خلال رصدها ومعرفة اسبابها واشكالها والاثار السلبية المترتبة عليها .

ان وجود مشكلة التهرب الضريبي في العراق تشير الى مجموعة الاسباب والدوافع الكامنة وراء ظهور هذه المشكلة والتي لا نستطيع ان نقلق بتبعاتها على تخلف النظام الضريبي من حيث تشخيص الاختلالات في الادارة الضريبية من جهة ، وابرار عيوب التشريع الضريبي من جهة اخرى ، لا بل ان هناك اسبابا اخرى تتعلق بسلسلة الظروف الاقتصادية التي شهدتها العراق على مر العقود الماضية . هذه الظروف اوجدت بالنتيجة امراضا " اجتماعية اضعفت الوعي الثقافي وبضمنه الوعي الضريبي .

مشكلة البحث

تعاني الهيئة العامة للضرائب من مشكلة عدم تسديد الضريبة التي بذمة المكلف من خلال اتباعه شتى الاساليب الغير المشروعة . وذلك لوجود عوامل عديدة تؤدي الى استمرار تهربهم مما يؤدي هذا الى تقليل الحصيلة الضريبية وبالتالي الى عدم تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية



اهمية البحث

- ١- اهمية الايرادات الضريبية واثرها على التنمية الاقتصادية .
- ٢- الحد من ظاهرة التهرب الضريبي يعمل على زيادة الايرادات الضريبية وبالتالي يعمل على انتعاش التنمية الاقتصادية .

هدف البحث

يهدف البحث الى بيان اسباب واساليب تهرب المكلفين من دفع الضريبة المستحقة عليهم سواء كانت بالطرق المشروعة ام غير المشروعة مع بيان الاساليب المقترحة لمعالجة ظاهرة التهرب الضريبي والقضاء عليه .

مجتمع البحث

تم توزيع استمارة الاستبانة على المخمنين والمدققين العاملين في قسم الشركات وقسم الرقابة والتدقيق وقسم الاعمال التجارية من مدراء ومخمنين ومدققين اذ بلغ عدد الاستثمارات الموزعة (٣٠) استمارة وبلغ عدد الاستثمارات المعادة (٢٨) استمارة والتي اعتمدت اساسا للتحليل .

حدود البحث

قسم الشركات ، وقسم الرقابة والتدقيق ، والاعمال التجارية في الهيئة العامة للضرائب

فرضية البحث

ان الحد من ظاهرة التهرب الضريبي يعمل على زيادة الايرادات الضريبية وبالتالي ينعكس ايجابيا" على التنمية الاقتصادية في العراق .

المبحث الاول :- الاطار النظري للبحث

١- مفهوم التهرب الضريبي ، انواعه ، اسبابه

أ- مفهوم التهرب الضريبي

تقع على عاتق الادارة الضريبية مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي التي تؤدي الى نقص في الحصيلة الضريبية الامر الذي يؤدي الى نقص ملحوظ في الايرادات العامة وبالتالي فان هذا الخلل يؤدي الى تصدع كبير في النسيج المالي للدولة وفي ختام المحصلة فان الضرر يلحق بالمجتمع ككل . وقد عرف الكتاب التهرب الضريبي (اللجوء الى الغش والاحتيايل للتخلص من الضريبة او تقليل مبلغها ويجري ذلك اما بمحاولة الفرد انكار وجود وعاء الضريبة او الافصاح عن مبلغ يقل عن المبلغ الحقيقي للوعاء) (اسماعيل ، ٢٠٠٢ : ٥٥) او هي محاولة المكلف



الذي تتوفر فيه شروط الخصومة الضريبية عدم دفع الضريبة المستحقة عليه او جزء منه دون ان ينقل الى شخص اخر وفي هذه الحالة لا تحصل الادارة الضريبية اية ضريبة (عطا ، ٢٠٠٢ : ٤٦٥) ومن خلال ما ذكر من مفاهيم وتعريف يرى الباحث ان التهرب الضريبي هو المخالفة الضريبية الناحمة عن اخفاء المعلومات المقدمة للادارة الضريبية او تحريفها او تزويرها بهدف تقليل مبلغ الضريبة او اخفاء مخالفة سابقة وذلك من خلال عدم تسجيل المكلف في نظام مكلفي الدخل او عدم قيام المكلف المسجل بتقديم اقراره الضريبي السنوي الى الادارة الضريبية . ومن الامثلة الواضحة او الشائعة للتهرب الضريبي تعتمد المكلفين بتقديم بيانات كاذبة عن دخولهم سواء أكان ذلك باظهار الايرادات باقل من مبلغها الحقيقي او المبالغة في النفقات او عدم الافصاح عن بعض او كل دخولهم . ومن الامثلة الشائعة الاخرى اخفاء السلع عن عيون رجال الكمارك في نقاط الحدود وفي المطارات والموانئ عند ادخالها الى البلد . حتى لا تخضع للضريبة الكمركية . وبديهي ان التهرب الضريبي مخالف للقانون وله اثار سلبية لانه يؤدي الى قلة حصيلة الضرائب ، كما ان له اثارا " جانبية منها انها تعود الاشخاص على عدم الالتزام بالقوانين النافذة ، لذلك تفرض القوانين الضريبية عقوبات مناسبة لحالات التهرب .

وبذلك نفهم بان اسباب التهرب الضريبي . (الصكبان ، ١٩٧٢ : ٢٨٧)

١- ارتفاع سعر الضريبة : فكلما كان سعر الضريبة مرتقعا تزداد وطأة الضريبة ويؤدي

ذلك على الاغلب الى محاولة التهرب من الضريبة .

٢- سياسة الدولة الانفاقية : فاذا اتسمت سياسة الدولة بالتبذير في الاموال وعدم تحقيق

منافع كبيرة للمواطنين ادى الى قيام المواطنين بالمحاولة لتهرب اموالهم .

٣- الظروف الاقتصادية : عند وجود حالات الرخاء الاقتصادي يقل التهرب الضريبي ،

اما في حالة الازمات وحالات الانكماش الاقتصادي فان المواطنين يحاولون تهرب

اموالهم .

٤- المستوى الاخلاقي للامة : يقل التهرب الضريبي كلما كان المستوى الاخلاقي للامة

مرتقعا وبالعكس في حالة تردي الاخلاق فيكثر التهرب .

٥- عقاب المتهرب : ان الذي ينوي التهرب الضريبي يقوم بالموازنة بين المنفعة التي

يجنيها من التهرب والعقاب الذي سيتعرض له عند اكتشافه .



ب - انواع التهرب غير المشروع

ويقصد بالتهرب غير المشروع مخالفة قوانين الضرائب بعد تقديم المعلومات غير الحقيقية عن مصادر الدخل بالنسبة للمكلفين ، وبهذا النوع من التهرب يتعرض الاشخاص الى المساءلة القانونية منذ كشف تلك الحالة . وهو بعكس التهرب المشروع اي تجنب الضريبة الذي يكون بتقاضي الضريبة ويتم بعد دخول ذلك الاستثمار كالتوقف عن بيع قطعة الارض اذا كانت نسبة الضريبة على مدخولات المكلف اصبحت عالية بسبب وجود مدخولات اخرى لديه .

ان التهرب غير المشروع يكون عن طريق تقديم اقرارات مزيفة اي تقديم وثائق محرفة او تحريف معلومات وارادة لدى السلطة المالية ومن الطبيعي ان تكون مخالفة كلها للنصوص القانونية ، وبهذه الحالة يتحمل المكلف اثار تلك القضية فهي من جهة تهرب ضريبي ومن جهة اخرى جنائية فهي عملية تزوير .

ويختلف التهرب الضريبي بالنسبة لمجموع الضرائب حسب الحالة الاقتصادية العامة ، ففي اوقات الرخاء يقل الميل للتهرب ، كما ان الدولة لا تشدد حينئذ في معاقبة المتهربين لتوفير الاموال في خزانتها . اما في اوقات الازمات لا سيما الحروب فان الميل للتهرب يشتد ويقوى وكما ان الدولة لا تبدي عندئذ اي تسامح مع المتهربين ، كما يختلف التهرب بالنسبة لكل ضريبة بحسب ارتفاع سعرها او اعتداله فالضرائب ذات الاسعار العالية تدفع بعض المكلفين لمحاولة التخلص منها باي ثمن الا اذا كانت تتناول دخولا او اموالا حصل عليها المكلف دون جهد او على غير توقع وانتظار ، كما ان للتهرب الضريبي صور اخرى ومنها الاتي : - (التكريتي ، ١٩٩٩ : ٢٥-٢٦)

- اخفاء الفرد المعلومات عن السلطة المالية وعدم الادلاء بمصادر دخله الحقيقية والاكتفاء بالتحاسب عن المصادر المسجلة فقط .
- فتح الفرد لاكثر من اضبارة ضريبية في اكثر من فرع وذلك كي يجزء مصادر دخله والاستفادة من الثغرات القانونية لكل مصدر على حدة .
- لجوء البعض الى تزويد الدوائر الرسمية بوصولات التجهيز الوهمية فيما يتعذر على السلطة المالية المتابعة .
- تنازل الفرد عن مصادر دخله من غير الرجوع الى الاجراءات القانونية الاصولية مثل عقد التنازل (الهبة) .



- توزيع الفرد مصادر دخله على اقاربه ومعارفه للاستفادة من الثغرات او السماحات القانونية .
- قيام البعض بالتهرب من تقديم التقارير الخاصة بمصادر دخلهم والافلات من المسح الميداني من قبل اللجان الضريبية .
- عدم اخبار بعض المكلفين ضريبيا عن الزيادات التي تحصل في الايرادات السنوية لهم ومحاولة اخفاء الحجم الحقيقي لما تحتويه محلات المكلفين من مواد سعيا وراء التقليل من الارياح السنوية .
- امكانية الحصول على بعض براءات الذمة المزورة لتمشية المعاملات سواء " بالتنسيق او شراؤها من خارج الدوائر دون الاضطرار لدفع الضرائب المستحقة على المكلف .
- سهولة امتهان الكثير من المهن دون اشتراط الحصول على موافقة الهيئة العامة للضرائب او التسجيل لديها .

ج - اسباب التهرب الضريبي

ظهر اهتمام الادب الاقتصادي والمالي بالتهرب الضريبي من خلال النموذج الشهير الذي وضعه ALLINGHAM & SANDMO عام ١٩٧٢ حول دراسة سلوك المكلف الفرد للتهرب الضريبي ، والقائم على افتراض وجود ثلاثة عوامل ، مؤثرة في لجوء المكلف الى تعظيم منفعته من خلال قرار التهرب الضريبي ، واعتباره نوعا من المقامرة (المغامرة) . وهذه العوامل هي : احتمال كشف التهرب والتعرض للعقوبة اولا ، معدل العقوبة المفروضة في حالة كشف التهرب ثانيا ، واخيرا درجة كره المخاطرة لدى المكلف . مع التاكيد على تفاوت تاثير كل من العوامل السابقة على حجم التهرب الضريبي . (موسى ، ١٩٩٥ : ٣٧) ويمكن ان نبين الاسباب التي تؤدي الى التهرب الضريبي :-

١- الاسباب الادارية :-

تمثل الادارة الضريبية السلطة التنفيذية التي تقع على عاتقها عبء وضع القوانين موضع التطبيق السليم بما يكفل حماية القانون وحسن تطبيقه ، كما ان الادارة الضريبية وبحكم تماسها المباشر العملي مع الواقع الضريبي ، فهي مسؤولة عن اقتراح التعديلات والتشريعات الضريبية ، فهي بذلك توائم بين الجانب النظري والعملي ، اي التشريعي والتنفيذي ، اذ تعبد الطريق امام المشرع الضريبي لبلوغ اهداف الضريبة المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية ، فضلا عن



اهداف اخرى . ان ضعف الادارة الضريبية وعجزها عن كشف وسائل التهرب يعد من الاسباب الهامة التي تحفز المكلفين على التهرب الضريبي ، فالمكلف وقبل قيامه بعملية التهرب ، سيفكر مليا في امكانية اكتشاف تهربه ، ومتى ما وصل الى قناعة بان ما سيقدم عليه سوف يكتشف فانه بالتاكيد لن يقوم به . (التكريتي ، مصدر سابق : ١٤) ومن ابرز العيوب الادارية التي تؤدي الى التهرب الضريبي :-

أ - تعدد طرق تحصيل الضريبة

تعددت الطرق التي يتم بموجبها تقدير ضريبة الدخل ، فنلاحظ تتبع الهيئة العامة للضرائب طريقة الاقرار ، اذ يتم تقدير الدخل على اساس الاقرار الذي يجب ان يتقدم به المكلف ذاته او يكلف به شخص اخر (اقرار الغير) قبل اليوم الاول من حزيران من تلك السنة التقديرية اذا لم يتطلب تاريخ التبليغ كما يتطلب منه تقديم اخطار خطي وباحدى طرق النشر ولمدة (٢١) يوما من تاريخ التبليغ ، في حالات اخرى من حين يتم الاعتماد في التقدير على طريقة مسك السجلات المحاسبية ، اذ يتم بموجب هذه الطريقة تقدير الضريبة على المكلفين الخاضعين لنظام مسك السجلات المحاسبية رقم (٢) لسنة ١٩٨٥ .

وفي احيان اخرى تلجأ الهيئة العامة للضرائب الى اتباع طريق التقدير الاداري في تقدير الضريبة ، ويتم هذا التقدير على اساس تخمينات السلطة المالية دون الاعتماد على ما يتقدم به المكلف من اقرارات او سجلات محاسبية وفي جانب اخر نجد الهيئة العامة للضرائب تعتمد على طريقة المظاهر الخارجية التي يحددها القانون والتي تعتمد على القرائن والادلة والتي لا تستند الى المقدرة الحقيقية للمكلف . (التكريتي ، مصدر سابق : ١٦) .

ب- التقدير الذاتي :- (الربيعي ، ٢٠١١ : ٦٢)

يعد اسلوب التقدير الذاتي الذي يعد من الاساليب الحضارية . فقد اعتمد من قبل الادارة الضريبية في اليابان منذ عام ١٩٤٧ الذي يستند على الاقرار الذي يقدمه المكلف والمدعوم بالحسابات الختامية لمجمل اعماله ، انطلاقا من وعيه بالمسؤولية في دفع الضريبة والمعروفة بالقانون الضريبي . وفهمه بالشكل الصحيح ، والطريقة المحاسبية لحساب الدخل الضريبي . كذلك يعتمد هذا على قوة مبدأ الالتزام الطوعي للمكلف في تأديته للواجب الوطني في تسديد دين الضريبة المتحقق من مزاولته لاعماله ومدى متانة الثقة الموجودة بين المكلف والادارة



الضريبية ، التي يتحول عملها من تقدير الى تزويد الممول بالمعلومات وسبل التوعية وتحول دور الضريبة من كونها جباية الى اعتبارها خدمة للمجتمع .

اذ تعتمد الادارة الضريبية على الاقرار في ربط الضريبة والوصول الى الدخل الحقيقي الناجم للمكلف وبالتالي تحديد مقدار الضريبة ، ياتي هذا بعد تولي المكلف عملية تحديد دخله وتقدير الضريبة المستحقة عليه وبيان ذلك مسبقا" في الاقرار الذي يقدمه .

تعددت التعاريف التي اوردها كتاب المالية العامة وكتاب المحاسبة الضريبية للتقدير الذاتي ، بل حتى في القوانين الضريبية المنظمة للعمل الضريبي والتي تستخدم التقدير الذاتي في عملية التحاسب الضريبي ومنها القانون الضريبي الاردني .

عرف (رمضان) التقدير الذاتي على انه عبارة عن كشف سنوي معين تقوم الادارات الضريبية بتقديمه للمكلفين (التقدير) يقدموا فيه جميع المعلومات التفصيلية من دخولهم الخاضعة للضريبة ومعلومات عن حالتهم الاجتماعية والنفقات الشخصية مع صك بمقدار الضريبة (رمضان ، ٢٠٠٢ ، ٥)

ج - عدم دقة حصر المكلفين :-

يقصد بعملية حصر المكلفين (تحديد الاشخاص الخاضعين للضريبة وتدوين اسمائهم في سجلات الادارة الضريبية وتعبر دقة الحصر عن مدى نجاح الادارة الضريبية في تطبيق القانون الضريبي ، ومدى نجاحها في عدم اتاحة الفرصة للتهرب من دفع الضريبة ، وعلى العكس من ذلك اذا لم تكن عملية الحصر بالمستوى المطلوب فانها تكون دافعا للتهرب الضريبي . ولهذا لا بد من وجود سجل ملاك متطور ومزود بالجوانب التكنولوجية (فوزي : ١٩٦٣ : ١٧) .

د - انخفاض مستوى الدعم المادي والمعنوي

يعتمد الموظف في الدرجة الاساس في تدبير شؤون حياته على ما تقدمه له الدولة من رواتب ومكافآت مادية او معنوية يواجه بها متطلبات حياته ، وما دامت هذه المزايا ولا سيما المادية منها تمثل المورد المالي الملموس للعمل الوظيفي والاساس الذي يعتمد عليه الموظف في تسيير اموره الحياتية لذا ينبغي ان نؤكد الاهتمام بهذا الجانب وعدم اهماله مطلقا واعادة النظر في تحديده وتعديله في ضوء الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فيه . وعلى العكس من ذلك فان الوظيفة العامة برمتها تكون عرضة للاخطار المحيطة بها وفريسة للامراض الفتاكة التي تنتهش جسدها وكلها افات شرسة يتعدى اثرها الضار النطاق الوظيفي ليتغلغل الى جزئيات



الحياة الاجتماعية . ومن منطلق ان السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية (الادارة) يكملان بعضهما البعض فانه لا خير في التشريع مهما احكمت صياغته ، الا اذا كانت الادارة قد وضعت في مكانها الطبيعي بالتقدير اللائق بها . ولهذا ذهبت اغلب دول العالم المتقدمة منها على وجه الخصوص الى رفع شأن رجال الضرائب بالتاكيد على دعمهم من الناحية المادية والمعنوية لدرجة اصبحت وظيفتهم من ارقى الوظائف في الدولة . هناك نتائج خطيرة يمكن ان تترتب على انخفاض مستوى الدعم المادي والمعنوي منها عزوف ذوي الاختصاص عن الالتحاق بالادارات الضريبية واستقالة من كان يعمل بها لشعورهم بعدم وجود مكافآت مجزية ، ناهيك عن عدم قدرة الكثير من الموظفين على مقاومة الاغراءات المادية التي تعرض عليهم من قبل المكلفين كمقابل لمساعدتهم على التهرب من الضريبة دون محاسبة وهو مايؤدي الى خسارة الدولة مبالغ طائلة . (المرصفاوي ، ١٩٧٣ : ٧١) .

هـ - ضعف وسائل الرقابة

وهي ضعف قدرة الادارة الضريبية على اكتشاف حالات التهرب التي يرتكبها بعض المكلفين مما يدل على وجود ضعف في هذه الادارة ويشجع في الوقت نفسه المكلفين الاخرين للسير بالاسلوب نفسه طالما ثبت لديهم وجود عجز علمي لبعض المخمنين او القائمين على الرقابة الضريبية مما يدفع الى التفتن لاستتباب الخدع للافلات من الضريبة وان الطعن غير المسبب او المقنع لدفاتر المكلف وسجلاته والرفض لاسباب شكلية وواهية وعدم الاستناد لادلة مادية لتقدير حجم وعاء الضريبة يؤدي الى دفع المكلف لاتباع اسلوب التهرب الضريبي . (النعيمي ، ٢٠٠٥ ، ٢٧) .

و- الفساد الاداري

الفساد هو احد المنافذ المستخدمة من قبل المتهربين عن طريق عدم ادراج اسمائهم في السجلات لدى الادارة الضريبية . ومن بين الاسباب التي تؤدي الى الفساد الرواتب المنخفضة للموظفين في الهيئة العامة للضرائب ، فضلا عن غياب التصريح والاعلان الذي من الممكن ان يجري دون اللجوء الى الوسطاء مثل الالهمل في مادة الضريبة على الدخل .

٢- الاسباب الاقتصادية

تلعب الاسباب الاقتصادية دورا بارزا في خلق ظاهرة التهرب الضريبي وانتشارها ، لان النظام الضريبي هو جزء من النظام المالي الذي بدوره جزء لا يتجزء من النظام الاقتصادي للدولة ،



وهذا يعني تأثر النظام الضريبي بكل العوامل الاقتصادية الموجودة في هذه الدولة ، سواء تعلق بالوضع الاقتصادي للمكلف ، او بالظروف الاقتصادية للدولة بشكل عام .
ففي حالة الرخاء والانتعاش الاقتصادي للدولة ، تزداد حركة البيع والشراء والاستيراد والتصدير ، وغيرها من مظاهر الحياة الاقتصادية في الدولة ، مما يترتب عليه زيادة في دخول واموال الافراد من جهة ، وزيادة فرص نقل العبء الضريبي من جهة اخرى . وفي الحالتين لن يشعر المكلفون بثقل عبء الضريبة المفروضة عليهم ، وبالتالي فانهم لن يلجأوا الى التهرب من سدادها خشية المساءلة القانونية ، ما دامت المقدره المالية على دفع الضرائب متوافرة لديهم . (موسى ، ١٩٩٥ : ٨٤-١٠١)

اما في حالة الكساد والركود الاقتصادي فيحدث العكس ، اذ يحدث في هذه الحالة امران في غاية الخطورة وهما :-

أ- لجوء الدولة في سبيل مواجهة احتياجاتها النقدية الناجمة عن الظروف السائدة الى فرض ضرائب جديدة ، مما يزيد العبء الضريبي على المكلفين .

ب- ضعف مقدره المكلفين على دفع الضرائب المستحقة نتيجة لصعوبة الاوضاع الاقتصادية العامة ، مما يزيد عبئها . وفي كلتا الحالتين سيحاول المكلف التخلص من الضريبة عن طريق التهرب من ادائها . (شمس ، ١٩٨٢ : ٢٠٤)

كما يلاحظ ان طبيعة الهيكل الاقتصادي السائد ، تؤثر بشكل او باخر في وجود وحجم التهرب الضريبي ، فعندما يغلب النشاط الزراعي على الاقتصاد ، وبالتالي تسود ظاهرة الاستهلاك الذاتي ، ويلاحظ ان جزءا كبيرا من الدخل ياخذ الصورة العينية ، وان هناك نوعا" من الجمود الاقتصادي وعدم وجود حقيقي لاسواق المال ، ففي ظل هذا الهيكل الاقتصادي يزداد حجم التهرب الضريبي . بينما في الاقتصاد الذي يغلب عليه النشاط الصناعي والتجاري ، والذي يتصف بالمرونة ، فهو يكون اقتصادا نقديا يتميز بسرعة حركة رؤوس الاموال وسيولة الدخل ، وتتوافر فيه الاجهزة والمؤسسات المالية والنقدية اللازمة ، وبالتالي ينخفض حجم التهرب الضريبي في مثل هذا الاقتصاد .

ثالثا: الاسباب الاجتماعية :- (عبد الغفور ، ٢٠٠٨ : ٣٤-٣٥)

من المعروف ان اي تشريع او اي نظام ضريبي لا يراعي ظروف البيئة على المستويات كافة الاقتصادية والاجتماعية وما شابه ذلك ، يمكن ان يكون مصيره الفشل ومن ثم يؤدي ذلك الى



عواقب كثيرة ، فاذا كان ضعف الوعي الضريبي ، وما يتبعه من ضعف في الاجهزة الضريبية سواء منها اجهزة التحقق ، او اجهزة التحصيل او اجهزة الرقابة ، ثم اذا كانت الثغرات والنواقص الموجودة في التشريع الضريبي ، من شأنها ان تتيح الفرصة امام المكلف للتهرب من الضريبة ، وان مراعاة المشرع للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد يكفل لتشريعاته مجالات سليمة للتطبيق ، وهذا ما يفسر لنا كيف ان التشريعات الضريبية في البلدان غير المتطورة تختلف عنها في البلدان المتقدمة . وهناك مدلولات عدة تشير الى ضعف الوعي الضريبي عند المكلفين ويمكن ابرازها كالآتي :-

- ١- اعتقاد المكلف انه يدفع للدولة اكثر مما ياخذ منها . او عدم شعوره بما تقدمه له الدولة من خدمات وشعوره بانه لا يستطيع الاستمرار في الانتفاع من خدمات الدولة حتى مع عدم دفع الضريبة ، ذلك ان دفعها ليس شرطاً في الافادة من الخدمات العامة .
 - ٢- اعتقاد المكلف ان الدولة تسيء استخدام الاموال العامة .
 - ٣- ان التشريع الضريبي في الكثير من الدول لا تتوافر فيه الشروط التي تبعث على احترامه وتضي عليه الهيبة لانه يتمتع بخصائص تتنافى والقيم التي تعطي القانون الاحترام والطاعة والعمومية ، وعدم وجود عدالة ضريبية بين المكلفين ينتج عن ذلك ردود فعل نفسية لدى المكلفين تتناسب عكسياً مع الوعي الضريبي ،
- ويتبين مما تقدم ان نظرة المجتمع الى مرتكبي جريمة التهرب الضريبي ليست كمنظرة الى مرتكبي الجرائم الاخرى سواء كان يدرك الاثار السلبية للتهرب الضريبي او لا يدرك وكلما كان مستوى الوعي الضريبي متدني كلما زادت حالات التهرب الضريبي اي وجود علاقة عكسية بين مستوى الوعي الضريبي وظاهرة التهرب الضريبي التي تشكل مشكلة اجتماعية واقتصادية ومالية وعلى الدولة معالجتها لتخفيف اثارها الضارة على المجتمع .

رابعاً: الاسباب التشريعية

يمكن تعريف التشريع الضريبي ((مجموعة القوانين واللوائح والقرارات والتعليمات الصادرة من الجهات المختصة لغرض فرض الضرائب وتنظيم طرق تحصيلها وجبايتها ، كما يتضمن احكام المحاكم وقرارات اللجان المتعلقة بالمنازعات الضريبية ، والتي تمثل سوابق قضائية يتم اقتفاء اثارها فيما بعد)) (فهيم ، ١٩٩٧ : ٤) . ويتصف التشريع الضريبي في الدول النامية بتعدد النصوص وتشتتها لاسباب منها :-



١- الازدواج الضريبي :-

يقتضي مبدأ العدالة الضريبية بان لا يتم فرض الضريبة نفسها سوى مرة واحدة خلال المدة نفسها للمكلف نفسه ، ولكن يلاحظ في التشريعات الضريبية للدول النامية عدم مراعاة هذا المبدأ ، وبالتالي وجود ظاهرة الازدواج الضريبي وما لها من انعكاسات سلبية في بعض الاحيان على التهرب الضريبي . (شمس ، مصدر سابق : ١٤٣)

وينجم ذلك عن عدم الانسجام في الاتفاقيات الدولية فيما بينها لمعالجة هذه المشكلة ، اما الازدواج الضريبي على الصعيد الداخلي يحدث عندما تتحقق شروط الازدواج الضريبي بالكامل داخل الحدود الاقليمية للدولة حيث يتم تطبيق القانون الضريبي نفسه على وعاء واحد لنفس المكلف في ذات المدة الزمنية (العبيدي ، ٢٠١٠ ، ٢٤) .

ويرى الباحث مما تقدم ان الازدواج الضريبي سواء كان على النطاق الداخلي او على النطاق الدولي يزيد من العبء النفسي على المكلف ، وينعكس ذلك سلباً على المكلفين نتيجة ردة الفعل الذي يترجم بالنهاية الى التهرب والتخلص من الضريبة .

٢- عدم وضوح النص التشريعي الضريبي :-

تصدر التشريعات عموماً لتعبر عن حاجة المجتمع وظروفه الخاصة ، ان التشريعات الضريبية بوجه خاص تحتاج الى مهارة خاصة من جانب المشرع في صياغتها كي لا تأتي مشوبة بالغموض ، فهو يفتح الطريق امام تعسف الادارة الضريبية بالتوسع في تفسير نصوص التشريع او تاويلها بما يسفر في النهاية عن الحاق الظلم بالمولدين . كما يتيح الغموض التشريعي وسوء الصياغة للشعرات التي ينفذ منها الممولين لممارسة كل صنوف التهرب الضريبي ، فيما يعرف بالنفاذ من خلال النص . ولا شك ان ذلك يخلق خلافات ونزاعات بين الممولين والادارة الضريبية بسبب عدم الوضوح والغموض الذي يشوب بعض نصوص التشريع التي تحاول الى عدم تفسيرها التفسير الصحيح او تفسيرها على وفق ما يرغب به الممول للخلاص من دفع الضريبة . (عبد الغفور ، ٢٠٠٨ : ٢٧)

٣- تعدد التشريعات الضريبية وتشابكها

ان تعرض نصوص القوانين الضريبية الى تعديلات كثيرة قد تولد حالة من الارباك وعدم الاستقرار في عمل السلطة المالية اي الجهة التي تنفذ القانون ، مع العلم ان اجراء التعديلات



او لاضافة على القانون اصبح من الصعوبة على العاملين في الادارة الضريبية الامام بهذه التعديلات او الاضافات مما ادى الى استغلال المكلفين لهذا الجانب وتهربهم من دفع الضريبة المفروضة عليهم .

٤ - الجزاءات والعقوبات الضريبية

ان التهرب يعد جريمة يعاقب عليها القانون وبناء " عليه فقد تساعد العقوبة التي يفرضها المشرع على التهرب من الضرائب في الاقلال من التهرب الضريبي ، فالمكلف يوازن بين مبلغ الضريبة المترتب عليه وبين العقوبة التي سيتعرض لها اذا هو تهرب من الضريبة واكتشف امره بعد ذلك فاذا كانت العقوبة قاسية تزداد في ارتكاب هذا الفعل والعكس صحيح . ويمكن القول ان ضعف التخصص في مكافحة جرائم التهرب الضريبي سواء من قبل موظفي الضريبة او محققي العدل او الشرطة من اسباب زيادة تلك الجرائم الضريبية (النعيمي ، مصدر سابق ، ٢٩) . ويتضح ما تقدم عن التهرب الضريبي بان المشكلة التي بين الادارة الضريبية وبين المكلف هي (قصور الافصاح) الذي يلجا اليه الاخير بقرار متعمد يتخذه على اساس الموازنة بين مبالغ الضريبة التي ستحتفظ بها لنفسه وبين المخاطر المحتملة مقيسة بمجموع الاموال التي سيلتزم بدفعها كضريبة وكغرامات وكمصاريق من جراء اكتشاف فعل قصور الافصاح الذي لجا اليه بمناسبة تقديم اقراره الضريبي السنوي الى الادارة الضريبية .

اهم الوسائل التي تتبع لمكافحة التهرب الضريبي (حسن ، ٢٠٠٥ : ١٠)

ان اهم الوسائل التي تتبع لمكافحة التهرب تكون باتخاذ الاجراءات الاتية :-

أ- الاجراءات الوقائية

١- حق الاطلاع : وهنا ينبغي ان تتضمن القوانين الضريبية نصوص قانونية تسمح للسلطة المالية بالاطلاع على سجلات ومستندات المكلفين ، وكذلك تسمح بزيارة محلاتهم والاطلاع على نشاطهم عن قرب وبذلك تستطيع السلطة المالية معرفة تفصيلات نشاطات المكلفين وتكون وسيلة ردع لمن يرغب ان يتهرب .

٢- الحماية عند المنبع : وهو وضع نصوص قانونية في قوانين الضرائب تسمح لدوائر الضريبة بالطلب من الجهات المختصة وامهال المكلفين لارسال ما لديهم من مبالغ وعادة تكون هذه



المبالغ المطلوب ارسالها لدوائر الضريبة محددة بنسبة قانونية كأن تكون بنسبة ١٠% او ٧,٥% من مبلغ الايراد .

٣- التبليغ بواسطة الغير : وهو وضع نصوص قانونية تلزم الجهات التي لها علاقة باعمال المكلفين ان تبلغ دوائر الضريبة بما لديها من معلومات تخص مكلفين عن اعمالهم والمبالغ المدفوعة اليهم .

٤- الاقرار المؤيد باليمين : هو الاقرار الذي يقدم الى السلطة المالية مؤيداً باليمين لكي تفرض العقوبة المتعلقة باليمين الكاذب اذا كان الاقرار غير صحيح .

ب- الاجراءات العقابية :-

وهي وضع نصوص قانونية ضمن قوانين الضرائب تفرض عقوبات مالية كبيرة ويلزم ان تكون هذه النصوص تفصيلية فيما يتعلق بتقديم التقارير او تقديم الحسابات والكشوفات المالية فضلاً عن العقوبات الواجب فرضها على من يتأخر عن تقديم الاقرارات او قدمها بشكل منقوص او تقديم تقارير مزيفة وكذلك معالجة عدم تقديم الحسابات وهو ما يطلق عليه مخالفة نظام مسك الدفاتر . ويعتقد ان ضرورة وجود وسائل اخرى تكون مرنة لمعالجة ظاهرة التضخم مثلاً باصدار تعليمات تخفف عن كاهل المكلف في الحالات الاستثنائية التي يمر بها البلد لتتوافق مع الحالة الاقتصادية للمكلف لا سيما في حالة الانكماش الاقتصادي للبلد .

٢- التنمية الاقتصادية ...

أ- مفهوم التنمية الاقتصادية

ان مفهوم التنمية الاقتصادية هو العمل على القضاء على الجوع والفقر الذي تعاني منه غالبية سكان العالم وتحسين الاحوال المعيشية للدول النامية بحيث تقل الفجوة القائمة بين متوسط دخل الفرد في الدول الصناعية والدول النامية ، او على الاقل تتحسن مستويات الدخل الحقيقية للأفراد في الدول النامية بدرجة تستطيع معها ان تشبع حاجاتها الاساسية بطريقة مرضية (ابو العلا ، ٢٠٠٧ : ٦٨٨) اما (كريم ، كريمة ، ٢٠٠٧ : ٢٠) عرف التنمية الاقتصادية بانها عملية تتضمن تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط دخل الفرد الحقيقي خلال مدة ممتدة من الزمن (ثلاث عقود مثلاً) على الا يصاحب ذلك تدهور في توزيع الدخل او زيادة في مستوى الفقر في المجتمع .



ويمكن القول ان التنمية الاقتصادية هي عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال مدة زمنية طويلة واذا كان معدل التنمية اكبر من معدل نمو السكان فان متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع .

ويتبين ما تقدم ان التنمية هي حقيقة مادية ملموسة كما انها حالة نفسية والتي فيها قد أمن المجتمع وسائل الحصول على حياة افضل . وايا كانت المكونات المحددة لتلك الحياة الفضلى ، فان التنمية في كل المجتمعات يجب ان يتوفر فيها على الاقل الاهداف الاتية :-

- ١- زيادة اتاحة وتوسيع السلع الاساسية المقومة على الحياة مثل الغذاء والسكن والحماية.
- ٢- رفع مستوى المعيشة متضمنا توفير فرص عمل اكبر وتعليم افضل واهتمام اكبر بالقيم الثقافية والقيم الانسانية ، والتي لا تؤدي لتحسين الرفاهية المادية فقط بل انها سوف تولد ايضا عزة نفس على المستوى الفردي بشكل كبير .
- ٣- توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد وللامم ، وذلك عن طريق تخليصهم من العبودية والاعتمادية ، وليس فقط في علاقاتهم مع الناس والدول بل ايضا تحريرهم من قوى الجهل والماساة الانسانية .

ب - اهداف التنمية الاقتصادية

تتنوع الاهداف التي تضعها كل دولة بحسب ظروفها ومعايير اولوياتها . ولكن تنحصر هذه الاهداف بصورة عامة فيما يلي :- (ابو العلا ، مصدر سابق : ٦٩١) .

- أ- رفع مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي الى اقصى مستوى ممكن
- ب- تحسين توزيع الدخل القومي ، اذ من الملاحظ ان سوء توزيع الدخل القومي في الدول النامية عادة ما يكون اكبر من نظيره في الدول الصناعية .
- ج- تحسين الاحوال الصحية والتعليمية والاجتماعية .
- د- خلق فرص عمالة جديدة لاستيعاب الايدي العاملة المتاحة التي ينتظر ان تولدها الزيادة السكانية .
- هـ - تحسين احوال ميزان المدفوعات .

ج - متطلبات التنمية الاقتصادية (القرشي ، ٢٠٠٧ : ١٢٩)

- ١- التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة .
- ٢- الانتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة لتوفير الموارد البشرية المتخصصة .



٣- وضع السياسات الاقتصادية الملائمة .

٤- توفير الامن والاستقرار اللازمين .

٥- نشر الوعي التنموي بين المواطنين .

ابعاد التنمية الاقتصادية : (النجار ، شلاش ١٩٩١ : ٢٨٩)

تتضمن التنمية الاقتصادية ابعادا مختلفة ومتعددة تشمل الاتي :-

١- البعد المادي (الاقتصادي) للتنمية ، ويتضمن التاكيد على مفاهيم النمو والتحديث والتصنيع .

٢- البعد الاجتماعي الانساني للتنمية ، ويتضمن اجتثاث الفقر واشباع الحاجات الاساسية للغالبية من السكان ، والتوزيع الاكثر عدالة للدخل .

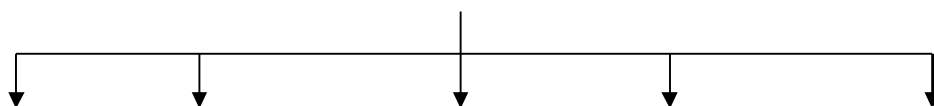
٣- البعد السياسي ، ويتضمن مفاهيم التحرر من التبعية والاستقلال الاقتصادي .

٤- البعد الدولي للتنمية ، ويتضمن مفهوم التعاون الدولي وعلاقته بالتنمية في اطار المنظمات والاتفاقيات والنظام العالمي والتكامل الاقليمي .

٥- البعد الحضاري للتنمية ، والذي ينظر الى التنمية الاقتصادية باعتبارها مشروعا للنهضة الحضارية .

الشكل (١)

ابعاد التنمية الاقتصادية



البعد المادي البعد الاجتماعي البعد السياسي البعد الدولي البعد الحضاري

المصدر:- من اعداد الباحث

ونقدم شرحا موجزا لكل من الابعاد المذكورة اعلاه .

١- البعد المادي للتنمية (القرشي ، ٢٠٠٧ : ١٣١)

يستند هذا البعد الى حقيقة ان التنمية هي نقيض للتخلف ، وبالتالي فان التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة . ان المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدا بتراكم قدر من راس المال ، الذي يسمح بتطوير التقسيم



الاجتماعي للعمل ، اي التحول من الصناعة اليدوية الى الصناعة الالية ، وعلى النحو الذي يحقق سيادة الانتاج السلعي ، وتكوين السوق الداخلية ، وهذا ما يعرف بجوهر التنمية . فالبلدان المتخلفة تحتاج الى تحقيق عدد من العمليات لكي تحقق التنمية وهذه العمليات هي : -

١- تحقيق التراكم الراسمالي

٢- تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل

٣- سيادة الانتاج السلعي

٤- عملية تكوين السوق القومية

وقد ارتبط مفهوم التنمية بالتصنيع ارتباطا وثيقا . ذلك لان عملية التصنيع تؤدي الى تنوع الهيكل الانتاجي ، ولهذا فان التنمية هي المفهوم الشامل والواسع لعملية التصنيع . ومعلوم ان عملية التصنيع تتطلب احداث جملة عوامل اهمها ثورة صناعية ، وتهيئة القاعدة الصناعية ، وارتفاع مستوى التراكم الراسمالي ، وخلق الاطر الملائمة لاحداث التغيير في البنيان الاجتماعي

٢- البعد الاجتماعي للتنمية (ناصر ، ٢٠١٠ : ٨)

التنمية الاجتماعية هي الجهود التي تبذل لاحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع ، وذلك بزيادة قدرة افرادة على استغلال الطاقات المتاحة الى اقصى حد ممكن لتحقيق اكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الافراد باسرع من معدل النمو الطبيعي .
واهم اهداف التنمية الاجتماعية :-

أ- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لادماجها في عملية التنمية .

ب- تشجيع التكامل الاجتماعي القائم على تعزيز جميع حقوق الانسان .

ج- الاسراع بتنفيذ ووضع خطط للتنمية الاجتماعية للبلدان الاكثر نمواً .

د- تهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية وتمكن السكان

من تحقيق التنمية الاجتماعية .

هـ- تمكين المجتمع على المساواة من الحصول على التعليم والرعاية

الصحية الاولية .

و- تعزيز التعاون من اجل التنمية الاجتماعية عن طريق الامم المتحدة .



٣- البعد السياسي للتنمية (ناصر ، مصدر سابق ، ٩)

التنمية السياسية تهتم بدراسة العلاقة بين المجتمع والنظام او هي الاتجاه نحو مزيد من المساواة بين الافراد في علاقاتهم بالنظام السياسي ، ورافق تطور هذا المفهوم العديد من المصطلحات السياسية في العالم ، تلتقي في الكثير من جوانبها بالتنمية السياسية ، مثل الاصلاح والتحديث السياسي ، والتحول الديمقراطي ، والتعددية .

كما يشير مفهوم التنمية السياسية الى ما يسمى بعملية التحديث السياسي . فضلا عن ان عناصر التنمية السياسية نذكر منها شرعية النظام السياسي ، ووجود مجتمع يرغب في النمو ، ومؤسسات ديمقراطية مبنية على التعددية والمساواة والحرية . وتزايد قدرة النظام السياسي في علاقته بالبيئة المحيطة ، وتعزيز تمايز وتخصص المؤسسات والبنى داخل النظام السياسي .

٤- البعد الدولي للتنمية (النجار ، شلاش ، ١٩٩١ : ٣٠٥)

ان فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت الى تبني التعاون على المستوى الدولي والى ظهور الهيئات الدولية ، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي . ولهذا فقد اطلقت الامم المتحدة في عام ١٩٦١ تسمية عقد التنمية الاول الذي استهدف تحقيق معدل للنمو الاقتصادي يبلغ ٧% . ما شهد عقد الستينات نشأة منظمة الجات (GATT) اي الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الكمركية ، وكذلك نشأة منظمة الاونكتاد (UNCTAD) اي مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية . وتهدف هذه المنظمات جميعها الى تحقيق علاقات دولية اكثر تكافؤا . ثم جاء عقد التنمية الثاني للمدة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ ، مستهدفا معدلا سنويا للنمو يبلغ ٦% الا ان مساعي كل هذه الجهات والمنظمات لم تفلح في تحقيق اهدافها الاساسية من وجهة نظر البلدان النامية ، ولهذا تجد بان التفاوت في الدخول فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يزداد على مر الزمن .

٥- البعد الحضاري للتنمية (القرشي ، مصدر سابق : ١٣٤)

يعتبر البعض بان التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية . فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الانسانية .



٣- التهرب الضريبي واثره في التنمية الاقتصادية

يبرز دور الضرائب في كونها مصدرا اساسيا من مصادر التمويل الداخلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول ، ومن ثم فان اي نقص في الحصيلة الضريبية ناجم عن التهرب الضريبي مثلا من شأنه ان يضعف قدرة الحكومة على تمويل استثماراتها الاساسية وتمويل استثمارات القطاع الخاص نتيجة لانخفاض قدرتها في زيادة احتياطها النقدي لدى البنوك ، فضلا عن اضعاف التهرب الضريبي لفاعلية الضرائب كاداة لتوجيه النشاط الاقتصادي في اطار خدمة اغراض التنمية ، وتحقيق العدالة وحسن توزيع الدخل وتقليل الفوارق بين طبقات المجتمع وتقييد الاستهلاك وتشجيع الادخار الاستثماري . (شمس ، مصدر سابق : ٤٧٧) وهذا يعني ان التطور الاقتصادي له تاثير في تطوير البنية المالية العامة للدولة ويحدث اثاره الكبيرة في البناء الاقتصادي للدولة . ويشير مصطلح التنمية الاقتصادية الى الثغرات الهيكلية في الاقتصاد القومي ومن ثم فانها تتضمن التغيرات في تركيب الانتاج وتوزيع الموارد الانتاجية بين النشاطات الاقتصادية المختلفة . وان مقياس نجاح النظام الاقتصادي السياسي في اي بلد من البلدان العربية هو قدرته على تحقيق نتائج ايجابية تتمثل في زيادة النمو الاقتصادي وتسريع التنمية الاجتماعية ورفع مستويات المعيشة بمعايير زيادة الدخل الفردية والتشغيل وتحسين وتوسيع الخدمات التعليمية الاساسية والخدمات الصحية . ولكن التنمية في حاجة الى موارد لتحقيقها كالضرائب ، والرسوم ، ايرادات املاك الدولة ، القروض ، التمويل بالعجز وعند البحث التفصيلي في اشكال النمو والتنمية نجد انه من العبث تجاوز الحديث عن اهمية الضرائب وان اي انخفاض لحصيلة الضرائب يؤثر في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد ، وان السبب المهم الذي يؤدي الى انخفاض حصيلة الضريبة في الدول النامية هو سهولة التهرب من دفع الضريبة على الدخل وذلك عن طريق اخفاء جزء من المادة الخاضعة للضريبة ويحصل هذا نتيجة لعدم كفاءة السلطة المالية في سد الثغرات امام المكلف في عدم دفعه للضريبة المفروضة عليه وكذلك لقلة الوعي الضريبي . (عبود ، الراوي ، ٢٠١١ : ١)

ويمكن القول ان الدور الاساسي للضريبة ليس ماليا بل اقتصاديا وان للضريبة جانب اقتصادي هام يمكن تلخيصه من خلال :-

١- المساهمة في تغطية النفقات العامة .



- ٢- تعد احدى ادوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق اهدافها ومنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي .
- ٣- تشجيع الانشطة الاقتصادية عن طريق التقليل من نسبة الضريبة المفروضة على القطاعات المعنية بممارسة هذه الانشطة ، وقد تلجا الدولة احيانا الى اعفاء هذه القطاعات من دفع الضريبة .
- ٤- حماية القطاعات المحلية وتشجيع الاستهلاك الوطني ويتم ذلك عن طريق زيادة الضرائب الكمركية على السلع المستوردة . اذ ان الهيكل الضريبي يتاثر بعدد من المحددات الاقتصادية ، وهكذا نجد ان الهيكل الضريبي يتاثر من جهة بالانتاجية الاقتصادية ، ومن جهة اخرى باسلوب الانتاج فالجباية في هذا الاطار تقوم على العناصر الاقتصادية التي تستقر عليها والتي تشكل المادة الخاضعة للضريبة فطبيعة واهمية هذه العناصر تحدد اشكال وحدود الاقتطاعات الممكنة ، كما ان التنمية الاقتصادية تضاعف من وجود المادة الخاضعة للضريبة وتجعلها اكثر تنوعا .
- كما ان التهرب الضريبي يؤثر في التخطيط الاقتصادي الذي يهدف الى الرقي والتنمية ، كما انه يصبح سبيلا من سبل التضليل وتشويه الحقائق وتقديم معلومات خاطئة حول النشاط الذي يقوم به المكلف بالضريبة و احيانا يلجا الى تغيير طبيعة المواد المستعملة في الانتاج عبر اليات كالتظاهر بالخسارة ، او قد يتجه المكلف الى انشطة اقتصادية تتعرض الى الاعفاءات الضريبية او انخفاض في الاسعار الضريبية مما سيعيق الوسيلة الجبائية لدى الدولة كاداء لتوجيه الاقتصاد الوطني .
- وهناك اربعة مهام رئيسية يمكن ان يستخلصها الممارسون من دراسة البنك الدولي للتهرب الضريبي والتنمية الاقتصادية وتتلخص فيما يلي :- (بيكونا ، ٢٠١١ ، ١)
- ١- تشكل الخسائر الناجمة عن الفساد والتهرب الضريبي امثلة قوية على الاثار السلبية الهائلة التي يمكن ان تنشأ عن الانشطة الاجرامية على التنمية الاقتصادية .
- ٢- لا تنفق الاموال التي يتم الحصول عليها من التهرب الضريبي على استثمارات منتجة يمكن ان يكون لها اثار مضاعفة على الاقتصاد او تفيد الغالبية العظمى من السكان وليس فئة قليلة فقط .



٣- لا يملك واضعو السياسات لدى الحكومات ومؤسسات التنمية مثل البنك الدولي تجاهل هذه القضايا التي تقف في طريق تحقيق التقدم الاقتصادي لان هذا يعني بقاء الكثيرين في دائرة الفقر .

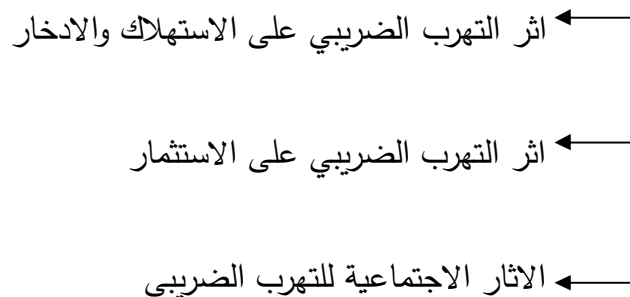
٤- تؤكد الدراسة اهمية ان تتبنى البلدان النامية لمصلحتها انظمة ومؤسسات قانونية مصممة خصيصا لمعالجة التهرب الضريبي . وينبغي ان تعكس هذه الانظمة الاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة محليا .

الاثار الاقتصادية للتهرب الضريبي

ان الضريبة من اهم المصادر المالية للدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية ولتنمية نفقاتها ، كما تعد اداة فعالة لتحقيق العدالة بين افراد المجتمع ، بحيث تعيد توزيع الثروة على الافراد ، كما انها وسيلة في يد الدولة لارساء سياستها الاقتصادية ومحاربة التضخم ، واحداث توازنات اقتصادية كبرى ، كما تؤثر على المؤشرات الاقتصادية مثل الادخار والاستثمار والاستهلاك لذلك فان التهرب الضريبي يشكل عائق امام تحقيق اهداف الدولة . ومن هذه الثار :-

شكل (٢)

الاثار الاقتصادية للتهرب الضريبي



المصدر :- من اعداد الباحث

١:- اثار التهرب الضريبي في الاستهلاك والادخار

يتوقف اثار الضرائب على الاستهلاك والادخار على العوامل المحددة لكل منها ، ومن المعلوم ان حجم الاستهلاك يتوقف على مستوى الدخل من جهة وعلى الميل للاستهلاك من جهة اخرى ، وهو يتوقف على العوامل المحددة للسلوك الانفاقي لافراد المجتمع ، وليس ثمة شك ان القرار الذي يتخذه الفرد بالاستهلاك هو نفس الوقت قرار بتحديد مستوى الادخار .(الراوي،٢٠٠٨، :٤٣)



وكما نعلم ان الدخل الفردي يوزع بين الاستهلاك والادخار ، فالضرائب بكافة انواعها وكقاعدة عامة ستؤدي الى خفض حجم الدخل المتاح للأشخاص ، وبالتالي تؤدي الى انخفاض كل من الاستهلاك والادخار ، ولكن تكون نسبة الانخفاض في الادخار اكبر من نسبة الانخفاض في الاستهلاك . فالضريبة ذات السعر المرتفع التي تقطع جانبا هاما من الدخل تؤدي الى انكماش في حجم المدخرات الخاصة ، وخاصة بالنسبة للدخول الكبيرة التي يوجه جانب كبير منها الى الانفاق الاستثماري او الادخار . بينما لا يكون الامر كذلك بالنسبة للدخول الصغيرة التي لا يكون لزيادة قيمة الضريبة اي اثر ملموس على مقدرة اصحابها الى الادخار نتيجة ضآلة او انعدام ذلك الفائض الذي يزيد عن حاجة الاستهلاك . وتستخدم الحكومة الضرائب كسياسة مالية لحل مشاكل الاقتصاد الكلي خاصة في حالة وجود فجوة انكماشية وهي الحالة التي ينخفض فيها الدخل المتاح للفرد والاستهلاك الشخصي والانفاق الحكومي ، هنا تلجأ الحكومة الى تخفيض العبء الضريبي بهدف زيادة الدخل المتاح للأفراد وزيادة الادخار والاستهلاك ومن ثم زيادة الانفاق الحكومي (عناية ، ١٩٩٨ : ١٥٩) وتكمن الآثار الاقتصادية للضريبة في جانبين ، الجانب الاول يتمثل في فرض الضريبة وتحصيلها ، اما الجانب الاخر فيتمثل في انفاق الحصيلة الضريبية وتتوقف الآثار الاقتصادية للانفاق العام على عوامل عديدة منها طبيعة هذه النفقات ، وهدف النفقات ، وطبيعة الإيرادات اللازمة لتمويلها ، والوضع الاقتصادي السائد في البلد . (طاقة ، العزاوي ، ٢٠١٠ : ٦١) .

٢- اثر التهرب الضريبي في الاستثمار

ان ميل الاستثمار يتوقف من ناحية على سعر الفائدة السائد في السوق ، ومن ناحية اخرى على الكفاية الحدية لرأس المال ، وتؤثر الضرائب في الميل للاستثماري من خلال تأثيرها في معدل الارباح ، فيزيد الميل للاستثمار مع زيادة فرص الربح وزيادة معدلاته ، وينخفض مع انخفاضها ، والضرائب على الدخل وعلى وجه الخصوص الضرائب التصاعدية ، يمكن ان تؤدي الى خفض الاستثمارات بصورة مباشرة بسبب تخفيضها لارباح المنظمين . ويمكن استخدام الضريبة كأداة لتوجيه الاستثمارات بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، ويتم ذلك من خلال تقرير معاملة ضريبية ممتازة بالنسبة للأنشطة الاقتصادية المراد تشجيعها ، وتقرير معاملة ضريبية شديدة للأنشطة المراد انكماشها . كذلك الارتفاع بهذا الدور وزيادة حصيلتها التي تنصف بانخفاض وضآلة نسبتها الى الدخل القومي مقارنة بالوضع في الدول المتقدمة



يمكن من التوسع في البرامج الاستثمارية الحكومية الى حد كبير وتعالج قصور الادخار والاستثمار الخاص (الراوي ، مصدر سابق : ٤٤) وان التهرب في بعض الفعاليات الاقتصادية يستهوي اكثر المستثمرين نحو هذه الفعالية ، وذلك فيما اذا كانت غير مثمرة (مثل العقارات) والسلطة العامة لا تريد تطويرها لان هؤلاء الذين لديهم رؤوس اموال يفضلون استثمارها في هذا المجال ، حيث انه يسهل عليهم التهرب من الضريبة مما يسمح لهم بزيادة دخلهم بنسبة الضريبة المهربة ، بحيث يختل التوازن في تطور الانشطة الاقتصادية في هذه الدول (الحلاق ، ١٩٨٩ : ١٧٤) ولهذا نجد ان للتهرب الضريبي اثارا سلبية على الاستثمار الخاص والاستثمار القومي ، اذ ان شيوع التهرب في نشاط معين ، يعني ان ذلك النشاط قد افلت من دفع الضريبة المترتبة عليه ، وبما ان الضريبة تشكل جزءا من تكاليف الانتاج . اذن فان التكاليف عند هذا النشاط المتهرب ستكون اقل من التكاليف عند النشاطات الذي اوفى اصحابها بالتزاماتهم الضريبية (الراوي ، مصدر سابق : ٤٤) .

٣- الاثار الاجتماعية للتهرب الضريبي (الراوي ، مصدر سابق : ٤٥)

ان هدف الدولة في فرض الضرائب هو تحقيق العدالة في توزيع الثروات بين أفراد المجتمع ورفع المستوى المعاشي للفئات الفقيرة، وتقليل التفاوت بين طبقات المجتمع ، كذلك تهدف الى إنقاص القوة الشرائية للفئات الغنية وتحويلها الى الطبقات الفقيرة عن طريق الأنفاق العام والخدمات المختلفة التي تمارسها الدولة .

لقد تغير مفهوم العدالة بالنسبة للضرائب في هذا العصر ، حيث أصبح مفهوم العدالة الاجتماعية بمعناها الواسع وهذا يعني مراعاة الأوضاع الشخصية للمكلف ومراعاة مقدار الدخل ، بحيث يعفى منه القسم الضروري للعيش وتفرض معدلات تصاعدية على الباقي وترتفع كلما ارتفع الدخل . أن هذه الأهداف الاجتماعية التي ترغب الدولة تحقيقها لا يمكن أن تأخذ طريقها الى التنفيذ العملي ، طالما أن التهرب الضريبي أخذ يضيّق الخناق على الدولة في تحقيق هذه الأهداف . فالضريبة التصاعدية التي باتت معظم الدول تطبقها لتحقيق العدالة الضريبية ، وتقليل التفاوت بين طبقات المجتمع ، لا تستطيع تحقيق هذا الهدف إذا تمكن أصحاب الدخول الكبيرة من التهرب من الضريبة .

اكتشاف وقوع ظاهرة التهرب الضريبي

ويمكن تحديد اهم العوامل المؤثرة في تحديد درجة احتمال اكتشاف التهرب الضريبي بما يأتي:



١- فاعلية الفحص الضريبي :- يعرف الفحص الضريبي بانه عملية التحقق من صحة ما ادرج بالاقرارات الضريبية تنفيذا لاحكام القوانين واللوائح الضريبية ، سواء ما يتعلق بالدخول الضريبية او الاعفاءات منها . او انه اعمال التدقيق والفحص والتحري الذي تجريه الادارة الضريبية ، او أي مدقق مستقل ، للوصول الى حكم مسند بادلة وقرائن موضوعية حول مدى اكتمال وصحة البيانات والمعلومات التي يقدمها المكلف عن الدخل الذي حققه خلال السنة الضريبية او عن الوقائع المرتبطة بمدخولات الغير او المرتبطة باحتساب الضريبة وفقا لاحكام التشريع الضريبي او القواعد المحاسبية المعتمدة عندما يكون التشريع خاليا من قواعد القياس والعرض المختصة باي جزء من البيانات والمعلومات المقدمة . وانها ذات اهمية حاسمة للادارة الضريبية وان الاخفاق في ادائها بفاعلية معقولة سينعكس تما ما على فاعلية الادارة الضريبية ككل . (Bird&Casanegra,1992,p28 - 288)

٢- كفاية وفاعلية نظم المعلومات لدى الادارة الضريبية :- (Wilkinson,1982:p537)

لقد اصبحت اهمية نظم المعلومات في الوقت الحالي تاخذ دورا متعاظما في حياة اية منشأة نموذجية عصرية . وبدات توظف لمعالجة حجوم متزايدة من البيانات لم تالفها منشآت الاعمال من قبل ، وتستخدم اكثر من أي وقت مضى في اسناد عمليات اتخاذ القرارات الادارية في مختلف المجالات ، وقد انعكس ذلك بمختلف الطرق والصيغ منها وعلى سبيل المثال ، التنامي الكبير لمقدار الاموال المخصصة لتصميمها وبنائها وتشغيلها في مختلف الاعمال حتى اصبح الوقت الحالي يوصف بعصر المعلومات والمعلوماتية ، ان كفاية وفاعلية نظم المعلومات المعتمدة لدى الادارة الضريبية يمكن ان تحقق اثرا وقائيا بين اوساط المكلفين من خلال اقناعهم بان التهرب الضريبي عمل غير مجد . عندما يرى هؤلاء بان لدى الادارة الضريبية نظم معلومات كافية وفاعلة لكشف المخالفات وايقاع الجزاءات القانونية بمرتكبيها . ولتحقيق هذا الاثر فهو يعتقد بضرورة قيام الادارة الضريبية بالتلميح للمكلفين بشتى الصيغ بما لديها من نظم معلومات حول مختلف التعاملات الاقتصادية التي تجري داخل الاقتصاد الوطني مثل الاستيرادات ، عقود الايجار ، المشتريات ، المبيعات ، والمدفوعات الى الخدمات المهنية

٣- ضرورة تقصير مدة التخلف عن دفع الضريبة :- (الكرعوي ، ٢٠٠٥ : ٥٣)

نظرا لاهمية هذه الضريبة بالنسبة لحجم اليراد الضريبي لذا ركز صندوق النقد الدولي على ضرورة تقصير مدة التخلف عن دفع الضريبة ، لان طول مدة التخلف قد تواجهه بعده مخاطر



منها افلاس الشركة وبالتالي تواجه مخاطر عدم السداد . وقد تتعرض الشركة الى خسائر يصبح من الصعب تسديد الضرائب ، وان عامل ملاءمة الزمن مع تسديد الشركة لالتزامها الضريبي قد تعمل على الالتزام من قبل الشركة ، لان الشركة اذا طالت المدة لدفع الضريبة قد تعمل على الغش والتهرب بسبب طول المدة ، لانه خلال المدة الطويلة قد تتلاعب الشركة بالبيانات والحسابات التي تخص ارباحها وهي بالتالي تخفي الكثير من الارباح التي تخضع للضريبة ، اما اذا كانت المدة قصيرة عن مدة التخلف لدفع الضريبة فبالإمكان تقدير الارباح لهذه المدة من قبل الادارة الضريبية ، كما ان الشركة قد لا تستطيع خلال المدة القصيرة وان تلاعبت بالسجلات ان تخفي الارباح الحقيقية ، الا بنسبة معينة بسبب سهولة التقدير لارباح الشركة خلال المدة القصيرة من قبل الادارة الضريبية ، كما ان مدة التخلف اذا طالت فانها قد تعمل على زيادة النفقات والوقت بسبب ما تحتاجه من تدقيق لحسابات الشركة قد تطول مدته وبالوقت نفسه تحتاج الى عدد كبير من ذوي الاختصاص في هذا المجال .

ويتضح ما تقدم ان التهرب الضريبي ينتج عن عدم فاعلية النظام الضريبي ، ونظرا للانعكاسات السلبية المتعددة التي تترتب على التهرب خاصة من الناحية المالية والاقتصادية والاجتماعية ، فان مختلف الانظمة الضريبية تعمل على مكافحة هذه الظاهرة للتقليل من حدتها وتجنب اثارها وذلك من خلال معالجة اسبابها ، خاصة ضبط التشريع الضريبي ونشر الوعي الضريبي وتحديث مناهج واساليب العمل الاداري ، بالاضافة الى تكثيف الرقابة الجبائية التي تشكل اداة هامة لاكتشاف حالات التهرب وزيادة الموارد المالية للدولة . ولجل ذلك يجب على الدولة ان تتخذ الاجراءات اللازمة والبحث عن الحلول المناسبة للحد من هذه الظاهرة التي تستنزف الاقتصاد الوطني .

حلول ومعالجات لمكافحة التهرب الضريبي

يمكن وضع الحلول والمعالجات الضرورية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي والاستفادة منها قدر الامكان للخروج بنتائج ايجابية بناءة تسهم في تقدم المجتمع وبالتالي تسريع عملية التنمية بجوانبها المختلفة . (الوائلي ، ٢٠٠٦ : ٨) .

١- تحديد مهل انجاز المعاملات يعتبر اهم عامل في طريق مكافحة التهرب لانه يضمن امرين اساسيين وهما :-

أ-انجاز معاملاته باقل نفقة ممكنة .



- ب-انجاز معاملته باسرع وباقرب مكان ممكن وبالتالي باسرع وقت ممكن .
- ٢- اجراء تنقلات دورية بين الموظفين وكلما امكن ذلك يمكن ان يسهل ويعمل على تخفيض حالات الرشوة السائدة .
- ٣- تشكيل لجان خاصة لوضع نظام متكامل لاداء الموظفين تقوم باجراء تفتيش دوري بين الدوائر والوزارات واعداد التقارير الخاصة بذلك .
- ٤- وضع مصنف يتضمن تقسيم الوظائف العامة على وفق طبيعة مهامها الى فئات ورتب تتطلب من شاغليها مؤهلات ومعارف من مستوى واحد (اي اعتماد معيار الكفاءة والخبرة)
- ٥- تحديد سلسلة رواتب لكل فئة من الفئات الواردة في المصنف بعد اجراء دراسة مقارنة للوظائف المتشابهة في القطاعين العام والخاص .
- ٦- انشاء نظام رقابي فعال مستقل مهمته الاشراف ومتابعة الممارسات التي تتم من قبل الوزراء والموظفين العاملين في كل وزارة ومؤسسة .
- ٧- تفعيل ادارة الخدمات بمعنى ان يطال جميع الادارات والمؤسسات العامة والبلديات اي ان تعطي ادارت الخدمات ذات العلاقة بالجمهور الاولوية الاولى . والتفعيل هنا يقتضي ان يتناول اربع قضايا اساسية هي (المهائني واخرون ، ٢٠٠٦ : ٢١٣) :-
- أ- هيكلية هذه الادارات وبنيتها وتحديد مهامها وصلاحياتها بحيث يعاد تكوينها على اساس علمية ومسلطات معروفة ابرزها خلو هذه التنظيمات والهيكليات من الازدواجيات وتنازع الصلاحية ايجابا" كان ام سلبا" وبالتالي ضياع المسؤولية وهدر النفقات وسوء تحديد المهام وتقدم شروط التعيين .
- ب- العنصر البشري في هذه الادارات بحيث يختار الاجدر والانسب على وفق قاعدة تكافؤ الفرص والمؤهلات والتنافس والعمل على ايجاد حلول لمعالجة ظاهرة البطالة .
- ج- اساليب العمل ، بحيث يعاد النظر في هذه الاساليب لجهة تبسيطها وجعلها اكثر مرونة وتحديد اصول انجاز المعاملات .
- د- وسائل العمل من ادوات وتجهيزات وآلات ومعدات تعتبر من ضرورات العمل .
- ٨- العمل على ايجاد السبل اللازمة للخروج من نفق التهرب ودون الوقوع في حلقة مفرغة ممثلة في البدء باصلاح الدمار الهائل في المنظومة القيمية ، انماط التفكير وما يرافقها من امراض كالانتهازية والسلبية ولغة التحاور المشوهة مع الذات .



- ٩- العمل بمبدأ الشفافية في جميع مرافق ومؤسسات الدولة .
- ١٠- اشاعة المدركات الاخلاقية والدينية والثقافية والحضارية بين عموم المواطنين . (المهائني واخرون ، مصدر سابق : ٢١٥)

كما يلاحظ ان مكافحة التهرب الضريبي لا يمكن ان يتحقق من خلال حلول جزئية ، بل ينبغي ان تكون شاملة تتناول جميع مرتكزات الادارة من بنيتها وهيكلتها الى العنصر البشري العامل فيها واساليب العمل السائدة فيها . فاختلال التوازن في الاقتصاد الناتج عن التغييرات في الطلب الكلي والعرض الكلي قد يعرض البلد الى مشكلة التضخم او البطالة او التضخم الركودي والذي يتميز بارتفاع معدلات التضخم والبطالة في آن واحد ، وتستطيع الحكومة مواجهة هذه المشاكل عن طريق التأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد وعن طريق استخدام ادوات السياسة المالية والتي تتكون من الانفاق الحكومي والضريبة ، ويتم التأثير بطريقتين مباشرة واخرى غير مباشرة ، وتتمثل الطريقة المباشرة في اعتبار الانفاق الحكومي احد مكونات الانفاق الكلي او الطلب الكلي في الاقتصاد ، فعند اختلال التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي تستطيع الحكومة تغيير حجم انفاقها الحكومي من اجل التأثير على حجم الطلب الكلي وبالتالي الوصول الى التوازن من جديد .

اما الطريقة الغير مباشرة فتتمثل في استخدام الضرائب التي تؤثر بالتالي على كل من الاستهلاك والادخار ، فارتفاع الضريبة المفروضة يؤدي الى انخفاض الدخل الشخصي المتاح وبالتالي انخفاض حجم الاستهلاك والادخار ومن ثم انخفاض حجم الطلب الكلي والعكس صحيح عند قيام الحكومة بتخفيض حجم الضريبة .

الجانب العملي التطبيقي من البحث

تبين من استمارة الاستبانة (انظر الملحق رقم ١) والذي تناول التهرب الضريبي واثره على التنمية الاقتصادية في العراق وكان عدد الاسئلة (١٤) اربعة عشر سؤالاً وكما موضح في الجدول الاحصائي المبين ادناه :-

الجدول (١) يمثل النسب والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات التهرب الضريبي

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا اتفق تماماً		لا اتفق		محايد		اتفق		اتفق تماماً		التسلسل فقرات التهرب الضريبي من الاستبانة
		التكرار النسبة المئوية	النسبة المئوية	التكرار النسبة المئوية	النسبة المئوية	التكرار النسبة المئوية	النسبة المئوية	التكرار النسبة المئوية	النسبة المئوية			
٠,٧٨٥	٣,٧٣	—	—	٦,٧	٢	٢٦,٧	٨	٥٣,٣	١٦	١٣,٣	٤	٥
٠,٥٠٧	٤,٤٧	—	—	—	—	—	—	٥٣,٣	١٦	٤٦,٧	١٤	٧
٠,٨٨٤	٣,٣٣	—	—	٢٠,٠	٦	٣٣,٣	١٠	٤٠,٠	١٢	٦,٧	٢	٨



٠,٥٠٧	٤,١٣	—	—	٢٠,٠	٦	٣٣,٣	١٠	٤٠,٠	١٢	٦,٧	٢	٩
٠,٤٠٧	٣,٨٠	—	—	—	—	٢٠,٠	٦	٨٠,٠	٢٤	—	—	١١
١,٢٢١	٣,٤٠	—	—	6,7	2	٥٣,٣	١٦	٢٠,٠	٦	٢٠,٠	٦	١٢
١,٢٢٤	٤,١٣	٦,٧	٢	٦,٧	٢	٦,٥	٢	٢٦,٧	٨	٥٣,٣	١٦	١٣
١,٠٩٣	٤,٣٣	٦,٧	٢	—	—	٦,٧	٢	٢٦,٧	٨	٦٠,٠	١٨	١٤
٠,٤٨٨	٣,٩٢	التهرب الضريبي										

٥- ان انخفاض الحصيلة الضريبية نتيجة اخفاء المادة الخاضعة للضريبة وذلك لعدم

كفاءة السلطة المالية في سد ثغرات المكلف في عدم دفعه للضريبة ولقلة الوعي الضريبي .

ان انخفاض الايرادات الضريبية يكون ناتج عن عدة اسباب منها اخفاء المكلف جزء من المادة الخاضعة للضريبة او قلة الوعي الضريبي مما سينعكس سلبيا على التنمية الاقتصادية للبلاد وحصلت هذه الفقرة على نسبة ٦٦,٦% اتفقوا مع الباحثة . وهذا يعني ان عينة الدراسة متجهة نحو الاتفاق . بينما سجلت الفئة التي لا تتفق مع الفقرة نسبة ٦,٧% ، ٢٦,٧% من العينة كانت اجابتهم محايدة وحصلت هذه الفقرة على وسط حسابي مقداره ٣,٧٣% وانحراف معياري ٠,٧٨٥% مما يؤكد على تشتت بسيط في عينة البحث .

٧- عدم وجود تشريعات قانونية للتعامل مع التهرب الضريبي وعدم فهم غالبية المكلفين

لقوانين الضريبة تؤدي الى ظهور ظاهرة التهرب الضريبي .

لعدم وجود تغطية اعلامية عن التعديلات التي تحدث في القوانين الضريبية ، كانت اجابات عينة الدراسة متفقة مع الفقرة اذ سجلت نسبة ١٠٠% وهي نسبة عالية . فضلا عن وجود الضوابط السنوية الذي يتم تحاسبهم على اساسها تجعلهم لا يهتموا بمراجعة التشريعات الضريبية والتي تصدر من السلطة التشريعية ولعدم فهم المكلفين لقوانين الضريبة تؤدي الى ظهور ظاهرة التهرب الضريبي . وبلغ الانحراف المعياري لهذه الفقرة ٠,٥٠٧% ووسط حسابي مقداره ٤,٤٧% .

٨- صعوبة حصر المتعاملين بالتهرب الضريبي .

ان ٤٦,٧% يؤكدون صعوبة حصر المكلفين بالتهرب الضريبي والتي تعتبر احد المشاكل التي تعاني منها اغلب الانظمة الضريبية في الدول النامية . بينما ٣٣,٣% كانت اجابتهم محايدة ٢٠,٠% لا تتفق مع هذه الفقرة وبلغ الانحراف المعياري ٠,٨٨٤% ووسط حسابي ٣,٣٣%

٩- عدم قدرة الادارة الضريبية في فرض الرقابة على التهرب الضريبي .

كانت اجابات عينة الدراسة قد شكلت نسبة ٤٦,٧% تتفق مع هذه الفقرة بانه لعدم وجود تشريعات قانونية وعدم فهم المكلفين لقوانين الضريبة وعدم وجود رقابة التي تفرضها الادارة



الضريبية للقضاء على ظاهرة التهرب الضريبي . بينما ٣٣,٣% كان اجابتهم محايدة . ٢٠,٠% لا تتفق مع الفقرة . وحصلت هذه الفقرة على وسط حسابي ٤,١٣% وانحراف معياري ٥,٥٧% مما يدل على تشتت بسيط في عينة البحث .

١١- ان تاخير انجاز المعاملة الضريبية لقلة المعلومات وكثرة عدد المعاملات الضريبية وبقاء المخمن في قسم الشركات ولمدة طويلة لتعمده تحقيق اغراضه الشخصية .

كانت اجابات عينة الدراسة متفقة مع الفقرة اذ سجلت نسبة ٨٠,٠% وهي نسبة عالية . تؤكد ان كثرة المعاملات الضريبية وقلّة المعلومات لدى المخمنين تؤدي الى تاخير انجاز المعاملات الضريبية فضلاً "ضعف مستوى الاداء العام لمهنة مراقب الحسابات وضعف فاعليتها في اخفاء المصدقية بالبيانات المالية التي يقدمها المكلف لدى الهيئة العامة للضرائب . وهذا يعني ان عينة الدراسة متجهة نحو الاتفاق بان بقاء المخمن ولفترة طويلة لغرض تحقيقه منفعة شخصية . بينما ٢٠,٠% من عينة الدراسة كانت اجابتهم محايدة وصل الوسط الحسابي لهذه الفقرة ٣,٨٠% وانحراف معياري ٥,٤٧% .

١٢- عدم وجود الوعي الضريبي لدى المكلفين مما يسبب نشوء ظاهرة التهرب الضريبي ان لعدم وجود الوعي الضريبي ولعدم فهم المكلفين قوانين الضريبة ادت الى نشوء ظاهرة التهرب الضريبي وحققت هذه الفقرة نسبة ٤٠% ، بينما سجلت الفئة غير المتفقة مع الفقرة نسبة ٦,٧% في حين يرى ان ٥٣,٣% من عينة الدراسة كانت اجابتهم محايدة وحصلت هذه الفقرة على وسط حسابي ٣,٤٠% وانحراف معياري ١,٢٢١% .

١٣- ان لفرض الضريبة للقضاء على ظاهرة التهرب الضريبي سيؤدي الى احداث تعديلات للهيكل التنظيمي للهيئة العامة للضرائب من جهة ومن جهة اخرى ان لعدم فرض ضريبة للقضاء على التهرب الضريبي سيؤدي الى الخسائر في ايرادات الدولة .

ان في حالة فرض الضريبة للقضاء على ظاهرة التهرب الضريبي لا بد من اجراء تعديلات للهيكل التنظيمي للهيئة العامة للضرائب في ظل التطورات التي تشهدها الانظمة الضريبية فضلاً "عن تشريع او تفعيل القوانين الضريبية . وحققت هذه الفقرة نسبة ٨٠% وهي نسبة عالية ويشكل مؤشر ايجابي . بينما سجلت الفئة غير المتفقة مع الفقرة نسبة ١٣,٤% في حين نرى ان ٦,٥% من عينة الدراسة كانت اجابتهم محايدة وحصلت هذه الفقرة على وسط حسابي ٤,١٣% وانحراف معياري ١,٢٢٤% .



١٤- لعدم تدقيق المعاملة الضريبية والتي يقدمها المكلف الى المخمن سيؤدي الى ظهور حسابات غير صحيحة وبالتالي يؤثر على الخزينة العامة للدولة .

حصلت هذه الفقرة على وسط حسابي مقداره ٤,٣٣% وكانت نسبة الاتفاق ٨٦,٧% اتفقوا مع الباحثة وباجماع عينة الدراسة ، وهذا يعني ان عدم توخي الدقة والمصادقية لدى المكلف في تقديمه البيانات المالية لدى الهيئة العامة للضرائب . فضلا عن عدم اعتماد السلطة المالية على القوائم المالية واعتبارها مستند اثبات لبعض المعلومات عن الشركة ، اما نسبة لم يؤكدوا ولم يتفقوا مع الفقرة ٦,٧% من عينة الدراسة . كانت نسبة ٦,٧% اجابتهم محايدة وهي نسبة ضئيلة جدا" وحصلت الفقرة على انحراف معياري ١,١١٢% .

جدول (٢) يمثل النسب والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات التنمية الاقتصادية

التسلسل فقرات التنمية الاقتصادية من الاستبانة	اتفق تماما" التكرار النسبة المئوية	اتفق التكرار النسبة المئوية	محايد التكرار النسبة المئوية	لا اتفق التكرار النسبة المئوية	لا اتفق تماما" التكرار النسبة المئوية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	٧٣,٣	٢٢	٦,٧	٢	٦,٧	٣,٩٣	٠,٦٩١
٢	١٣,٣	١٦	٥٣,٣	١٠	٣٣,٣	٣,٨٠	٠,٦٦٤
٣	٥٣,٣	١٤	٤٦,٧	—	—	٤,٥٣	٠,٥٠٧
٤	٣٣,٣	١٦	٥٣,٣	٢	٦,٧	٤,١٣	٠,٨١٩
٦	١٣,٣	٤	١٣,٣	٨	٢٦,٧	٢,٩٣	١,٠٨١
١٠	٣٣,٣	٢٠	٦٦,٧	—	—	٠,٤٧٩	٤,٣٣
						٣,٩٤	٠,٣٧٥

التنمية الاقتصادية

١- ان التطور الاقتصادي له تاثير على تطوير بنية المالية العامة للدولة مما يؤدي الى اثار كبيرة على البناء الاقتصادي للدولة .

ان التطور في عملية التنمية الاقتصادية سينعكس ايجابيا الى زيادة الايرادات الضريبية وهذا يعني ان عينة الدراسة متجهة نحو الاتفاق بنسبة ٨٦,٦% بينما سجلت الفئة التي لا تتفق مع الفقرة نسبة ٦,٧% ، ٦,٧% من العينة كانت اجابتهم محايدة . وحصلت هذه الفقرة على وسط حسابي مقداره ٣,٩٣% وانحراف معياري مقداره ٠,٦٩١% مما يدل على تشتت بسيط في عينة البحث .

٢- ان مقياس نجاح النظام الاقتصادي والسياسي في اي بلد هو قدرته على تحقيق نتائج ايجابية تتمثل في زيادة النمو الاقتصادي وتسريع التنمية الاجتماعية ورفع مستويات المعيشة بمعايير زيادة الدخل الفردية .



حصلت هذه الفقرة على وسط حسابي مقداره ٣,٨٠% وانحراف معياري مقداره ٠,٦٦٤% مما يدل على استجابة عينة الدراسة لحركة المقياس المستخدم وتشنت ضئيل في الاجابات وكانت نسبة ٦٦,٦% متفقة مع الفقرة وان ٣٣,٣% كانت اجابتهم محايدة .
٣- ان التنمية في حاجة الى موارد لتحقيقها كالضرائب والرسوم ، ايرادات املاك الدولة ، القروض ، التمويل بالعجز .

حصلت هذه الفقرة على وسط حسابي مقداره ٤,٥٣% وهو اعلى من الوسط الفرضي (٤) وهذا يعني ان عينة الدراسة متجهة نحو الاتفاق بنسبة ١٠٠% وقد حصلت هذه الفقرة على انحراف معياري مقداره ٠,٥٠٧% . مما يؤكد على تشنت بسيط في عينة البحث .

٤- ان اي انخفاض لحصيلة الضرائب يؤثر على تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد .
ان اي انخفاض في الحصيلة الضريبية ناجم عن التهرب الضريبي من شأنه ان يضعف قدرة الدولة على تمويل استثماراتها الاساسية وتمويل استثمارات القطاع الخاص نتيجة لانخفاض قدرتها في زيادة قدراتها في زيادة احتياطها النقدي لدى البنوك وبالتالي يؤثر على التنمية الاقتصادية للبلاد . اجابت عينة الدراسة بان الغالبية ٨٦,٦% من العينة تؤكد وتتفق على انخفاض حصيلة الضرائب يؤثر على التنمية الاقتصادية لتحقيق اهدافها وحصلت هذه الفقرة على انحراف معياري ٠,٨١٩% ووسط حسابي ٤,١٣% بينما نسبة ٦,٧% كانوا محايدين في حين يرى نسبة عدم الاتفاق ٦,٧% .

٦- ان اي خلل يعترى النظام الضريبي ينعكس على السياسة الاقتصادية ويؤثر بالتالي على الانشطة الاقتصادية الاخرى .

ان ٢٦,٦% يتفقون بان مشكلة عدم تسديد الضريبة التي بذمة المكلف سينعكس سلبيا" على السياسة الاقتصادية وبالمقابل فان ٤٦,٧% منهم لا تتفق مع الفقرة على ان اي خلل الذي يصيب النظام الضريبي ينعكس على التنمية الاقتصادية . ٢٦,٧% كانت اجابتهم محايدة وحصلت هذه الفقرة على وسط حسابي ٢,٩٣% وانحراف معياري ١,٠٨١% .

١٠- ارتفاع سعر الضريبة لا تناسب تطورات الاقتصاد .

حصلت هذه الفقرة من الاستبانة على نسبة ١٠٠% وكانت متفقة بالاجماع بان زيادة حصيلة الضريبة تؤثر في التنمية الاقتصادية ولان التنمية في حاجة الى موارد لتحقيقها كالضرائب



والرسوم والقروض وهذا يعني ان عينة الدراسة متجهة نحو الاتفاق ولم يتوفر من لا يتفق معه.
وصل الوسط الحسابي الى ٣,٩٤% وبانحراف معياري مقداره ٠,٣٧٥% .
اتضح من الجدول رقم (١) ان قيمة الوسط الحسابي للحد من التهرب الضريبي ٣,٩٢ بانحراف
معياري ٠,٤٨٨ . وتبين من الجدول رقم (٢) ان قيمة الوسط الحسابي للتنمية بلغت ٣,٩٤
بانحراف معياري ٠,٣٧٥ .
وبما ان الوسط الحسابي ٣,٩٤ اكبر من القيمة الفرضية (٣) مما يدل على موافقة المخمنين
والمدققين العاملين في قسم الشركات وقسم الرقابة والتدقيق وقسم الاعمال التجارية في الهيئة العامة
للضرائب على ان الحد من ظاهرة التهرب الضريبي يعمل على زيادة الايرادات الضريبية وبالتالي
ينعكس ايجابيا" على التنمية الاقتصادية .

جدول رقم (٣)

يوضح قيمة معامل الارتباط (بيرسون) بين متغير التهرب الضريبي ومتغير التنمية
الاقتصادية .

التنمية الاقتصادية		
المعنوي	قيمة معامل الارتباط	
٠,٠٠٤	٠,٥١٥	التهرب الضريبي

يتضح من الجدول رقم (٣) بان هناك علاقة ذات دلالة احصائية عند المستوى ١% بين الحد
من ظاهرة التهرب الضريبي والتنمية الاقتصادية في العراق حيث ظهر قيمة معامل الارتباط
(٠,٥٢) وهذا يعني تحقق صحة الفرضية والتي تدل ان الحد من ظاهرة التهرب الضريبي
يعمل على زيادة الايرادات الضريبية وبالتالي ينعكس ايجابيا" على التنمية الاقتصادية في
العراق .

ولدراسة تأثير الحد من ظاهرة التهرب الضريبي على التنمية الاقتصادية في العراق تم استخدام
اسلوب الانحدار الخطي البسيط والجدول رقم (٤) يوضح نتائج هذا الاسلوب .

جدول رقم (٤)

يوضح نتائج الانحدار الخطي البسيط

المعنوية	اختبار F	معامل التحديد	الميل الحدي	الحد الثابت	الحد من التهرب الضريبي
**٠,٠٠٤	١٠,١٣٠	٠,٢٦٦	**٠,٣٩٦	**٢,٣٩٥	

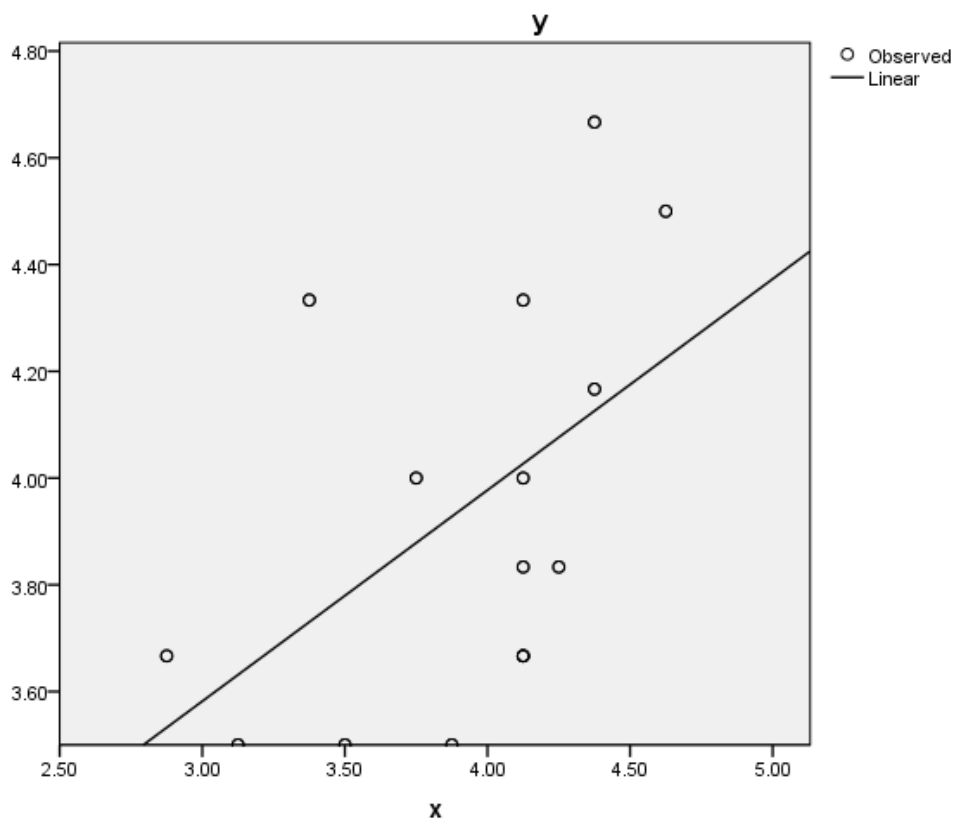
** معنوي عند المستوى ١% .



يتضح من الجدول رقم (٤) بان هناك تأثير معنوي عند المستوى ١% للحد من ظاهرة التهرب الضريبي على التنمية الاقتصادية حيث ظهرت قيمة اختبار $F_{10,130}$ بمعنوية ٠,٠٠٤ وهي اقل من ١% وقوة هذا التأثير الذي يقيسها معامل التحديد بلغت ٢٧% تقريبا ، مما يدل صحة الفرضية والتي تدل ان الحد من ظاهرة التهرب الضريبي يعمل على زيادة الايرادات الضريبية وبالتالي ينعكس ايجابيا" على التنمية الاقتصادية في العراق .

شكل رقم (٣)

الشكل البياني يوضح العلاقة بين التهرب الضريبي والتنمية الاقتصادية في العراق



المصدر : من اعداد الباحث .

ويتضح من التحليل الاحصائي ان الحد من ظاهرة التهرب الضريبي يعمل على زيادة الايرادات الضريبية وبالتالي تسريع عملية التنمية الاقتصادية في العراق بجوانبها المختلفة ويمكن ان نبينها بما يلي :-

١- نشر الوعي الضريبي



يتم نشر الوعي الضريبي بتعريف المواطنين بالضريبة وطبيعتها ومشروعيتها حق الدولة في تقاضيها ووجوه انفاقها من خلال اجهزة الاعلام المختلفة ، ولا يكتفي باذاعة نشرات تذكيرية بالصحف ، ليقوم المكلفون بتقديم في اقراراتهم الميعاد ، وسداد الضريبة في الوقت المحدد وذلك لان الشعور بالمسؤولية تجاه دفع الضريبة امر لا يقوم فقط على الاعتبارات الموضوعية والفنية وحدها ، بل يستند الى اكتمال الوعي الضريبي ، وتمتع افراد المجتمع بروح الانتماء السليم الى الوطن ، فاي نظام ضريبي ليس نظاما " جامدا " ، بل هو نظام اجتماعي اقتصادي سياسي يستمد كيانه ومضمونه من روح المجتمع وعقليته .

٢-مراجعة التشريعات الضريبية

للتشريع الضريبي الجيد مجموعة من الصفات من حيث حسن الصيغة وانسجامه مع الوضع الاقتصادي ، فالتشريع المالي الجيد والمنسجم والمتربط عليه ان لا يتضمن ثغرات تترك مجالاً للتهرب وعدم المساواة ، وهذا الامر يتطلب ايضا" تحسين الاجراءات الادارية من حيث اختصار اجراءات التحقق والتحصيل ، مما يساعد على سرعة تحقق الضريبة وجبايتها ، وبالتالي يتحقق عنصر الملائمة فلا تطول الاجراءات وتتعدد بحيث تترك مجالاً للمكلف للتهرب من الضريبة .

٣-تحقيق العدالة الضريبية

لتحقيق مبدأ العدالة الضريبية لابد من مجموعة من السبل والاجراءات منها :

أ- شمولية الضريبة :- بحيث تصيب جميع الدخول ، حتى لا يشعر المكلف الذي يدفع الضريبة ، ان هناك من يحقق ايرادات ولا يدفع ضريبة .

ب- معدل الضريبة :- يجب ان يكون معدل الضريبة في حدود المعقول ، لان اي معدل مرتفع يترك آثاراً سيئة في نفسية دافع الضريبة ، واية ضريبة تأكل مطرحها وتدفع الى التهرب الضريبي ، وان مثل هذه الضريبة تصيب راس المال ولا تصيب الربح الناجم عن راس المال .

ج- الاعفاءات الضريبية :- ان اي نظام ضريبي يحتوي على اعفاءات فيها محاباة لبعض الفئات على حساب فئات اخرى ، لابد ان يدفع دافع الضريبة للتهرب منها ، لذلك على الاعفاءات ان تكون مدروسة بشكل جيد ويستفيد منها اشخاص بحاجة الى اعفاءات ، والا ادى ذلك الامر الى تهرب ضريبي من قبل دافعي الضرائب .



د- الآخذ بمبدأ شخصية الضريبة : - اي مراعاة الحالة الاجتماعية للمكلف ، وذلك لتحديد قدرته التكاليفية الحقيقية ، بعد الآخذ في الحسابان الحد الأدنى الضروري لنفقات المعيشة ، وعدد افراد أسرته ونمط حياته والافراد الذين يقوم باعالتهم .

هـ- الترباط بين الجهات المختلفة في الدولة :- ان لدى اغلب المكلفين معاملات مختلفة تربطهم بكثير من الوزارات والمصارف ، والادارات والهيئات ، فهم يتعاملون مع المصارف عن طريق الحسابات الجارية والقروض والايذاعات .

كما ان لهم علاقة بالدوائر الكمركية ، عند استيراد السلع او تصديرها ، ولهم علاقة بدوائر التسجيل العقاري عند تسجيل عقاراتهم من بيع وشراء او توثيق عقود . فجميع هذه البيانات في المصارف والكمارك والدوائر العقارية ، من العوامل التي تساعد الادارة المالية على معرفة المركز الحقيقي للمكلف ، والوقوف على حجم نشاطه ، مما يساعد كثيرا على التعرف على المكلف المتهرب الذي لا يقدم تصريحا " صحيحا " عن نشاطه ، لذلك على التشريع الضريبي ان يسمح للادارة المالية بالحصول على هذه البيانات بشكل دوري ومنظم من الجهات المذكورة .

و- تحسين الجهاز الاداري الضريبي :- ويتحقق هذا الامر عن طريق الامور التالية :-

١- تدعيم الجهاز الضريبي بالالات الحديثة من حاسوب واجهزة متطورة وضرورية لسرعة انجاز العمل ، وذلك باتباع الاسلوب العصري الحضاري في تنظيم المكاتب وتسلم البيانات واقامة نظام استعلامات عصري .

٢- رفع كفاءة العاملين في الادارة المالية ، حتى يمكنهم مواجهة الحالات الجديدة ، ويمكنهم تنفيذ الخطط المرسومة ، مع ضرورة مراعاة حسن الاختيار من الناحيتين السلوكية والعلمية ، فضلا عن الخبرة العملية .

٣- الاهتمام بالتدريب العملي ، بحيث لا يكون مكتبيا " ، بل يكون التدريب عمليا " ، بحيث يناط بالعاملين الفنيين القدامى تدريب العاملين الجدد .

الاستنتاجات :

١- ازداد معدل تهرب المكلفين من الضريبة بسبب ظروف البلاد بعد احداث (٢٠٠٣) وعدم استقرار الوضع الاقتصادي والامني التي مر بها القطر ادى الى عدم التزام المكلفين بدفع الضريبة المفروضة عليهم فضلا عن هجرة رؤوس الاموال الى خارج البلاد .



- ٢- ان احد اسباب التهرب الضريبي يرتبط بسياسة الانفاق الحكومي واجهه التي قد لا تخلق القناعة الكافية لدى المكلف لتسديد ما عليه من ضريبة سنوية .
- ٣- وقوع الاقتصاد العراقي بمرحلة التضخم الركودي يضع جملة من العراقيين امام امكانية تحقيق التوسع الافقي او العمودي للضرائب فمن المؤكد ان الدول التي تعاني من وجود تلك الاشكالية تتاثر امكانياتها في فرض ضرائب جديدة او رفع اسعار الضرائب المعتمدة في الاقتصاد .
- ٤- ان وجود مشكلة التهرب الضريبي يشير الى وجود اختلالات بنيوية يعاني منها النظام الضريبي العراقي ، هذه الاختلالات ترسمت في الجوانب الادارية والتشريعية والاجتماعية .
- ٥- ضعف المؤهلات العلمية لبعض المخبين وعدم تناسب اختصاصاتهم مع طبيعة وظائفهم وذلك بسبب عدم توفر الملاكات الكافية من ذوي الاختصاص المحاسبي الذي هو ضروري لمن يعمل بوظيفة مخمن .
- ٦- ان ارتفاع ظاهرة التهرب الضريبي يؤثر سلبا في ايرادات الدولة وبالتالي تكون خسارة في التنمية الاقتصادية .
- ٧- ان نجاح عملية التنمية الاقتصادية تحتاج الى العديد من الموارد لتحقيقها كالضرائب والرسوم ، وايرادات املاك الدولة ، والقروض ، والتمويل بالعجز .

التوصيات

- ١- العمل على وضع القوانين والتشريعات الضريبية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي .
- ٢- ضرورة ايجاد طرق فنية لقياس التهرب الضريبي واستخدام المعادلات الرياضية الكمية في حصر المبالغ المتهربة من دفع الضرائب .
- ٣- تشديد الرقابة والمتابعة على مكاتب مراقبي الحسابات وذلك عن طريق جهاز التحري والتدقيق بفرض متابعة محاسبية وتدقيقية متقدمة على تقارير المحاسبين المجازين والاستعانة باجهزة الحاسوب . والابلاغ عن مخالفات مراقبي الحسابات لتنظيمهم واعداد الحسابات الوهمية للمكلفين لظهار الحسابات على غير حقيقتها بهدف التهرب من دفع الضريبة .
- ٤- العمل على رفع كفاءة وفاعلية الادارة الضريبية ومواكبة التطورات الحديثة بالدول الاخرى .
- ٥- ضرورة قيام الهيئة العامة للضرائب بتطوير نظام الفحص الضريبي والحسابات والمعلومات التي يقدموها سنويا" بحيث يضمن شمول نسب كافية من المكلفين بهذا الفحص وتشخيص



واكتشاف المخالفات المركبة والمسائلة عنها بهدف دفع المكلفين للتصريح بالمعلومات الكاملة والصحيحة عن الدخول التي يخفوها .

٦- ضرورة منح المرونة الكاملة لتشغيل الليات النظام الضريبي العراقي من حيث زيادة ايرادات الدولة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة .

٧- ضرورة نشر الوعي الضريبي كونه من الوسائل الجوهرية لانجاح عملية التنمية الاقتصادية في مكافحة التهرب ، ومن خلال شعور كل مواطن بان مساهمته بدفع الضريبة تسهم في بناء عملية التنمية الاقتصادية وازدهاره .

المصادر

اولاً :- الكتب

- ١- اسماعيل ، خليل اسماعيل المحاسبة الضريبية ، الطبعة الاولى دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ٢٠٠٢ .
- ٢- الصكبان ، عبد العال ، مقدمة في علم المالية العامة والمالية العامة في العراق مطبعة العاني ، ١٩٧٢ .
- ٣- ابو العلا ، يسرى محمد ، علم الاقتصاد ، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الاولى ٢٠٠٧ .
- ٤- القرشي ، مدحت . التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات دار وائل للنشر والطباعة الطبعة الاولى ٢٠٠٧ .
- ٥- المرصفاوي ، حسن صادق ، التجريم في تشريعات الضرائب الطبعة الاولى ، دار المعارف مصر ، ١٩٧٣ .
- ٦- المهاني ، محمد خالد ، واخرون اقتصاديات المالية العامة والتشريع الكمركي ، جامعة دمشق ٢٠٠٦ .
- ٧- النجار ، شلاش ، يحيى غني ، آمال عبد الامير ، التنمية الاقتصادية ، نظريات مشاكل ، مبادئ ، وسياسات ، ١٩٩١ ، دار الكتب للطباعة للطباعة والنشر ، جامعة الموصل .
- ٨- طاقة ، العزاوي ، محمد ، هدى . اقتصاديات المالية العامة عمان ، الاردن ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ٢٠١٠ .
- ٩- عناية ، غازي حسين . دخل علم الاقتصاد - مبادئ الاقتصاد الكلي ، بغداد . جامعة الموصل ١٩٩٨ .
- ١٠- فوزي ، عبد المنعم ، المالية العامة والسياسة المالية ، دار المعارف الاسكندرية مصر ١٩٦٠ .
- ١١- كريم ، كريمة . عبد الخالق ، جودة . اساسيات التنمية الاقتصادية الطبعة الثانية دار النهضة للنشر ٢٠٠٧ .

ثانياً :- الرسائل والاطاريح

- ١٢- الكرعائي ، نجم عليوي عيدان ، تحرير السياسات الضريبية للدولة على وفق برامج وسياسات صندوق النقد الدولي (مصر حالة دراسية بحث دبلوم عالي معادل للماجستير المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، تخصص ضرائب ٢٠٠٥ .



- ١٣- الراوي ، عروبة معين عايش ، العوامل التي تؤدي الى تهرب مكلفي ضريبة الدخل في العراق ، بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب بحث دبلوم عالي معادل للماجستير مقدم الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، تخصص ضرائب ، ٢٠١٠ .
- ١٤- العبيدي ، ضحى ثابت جواد ، اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي واقتراح آلية تفعيلها في العراق (دراسة استطلاعية) بحث دبلوم عالي معادل للماجستير مقدم الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، تخصص ضرائب ، ٢٠١٠ .
- ١٥- الربيعي ، قاسم رحمن حميد ، تكييف البيئة الضريبية لانجاح تطبيق اسلوب التقدير الذاتي باستعمال التحليل الاستراتيجي الرباعي (SWOT) بحث دبلوم عالي معادل للماجستير مقدم الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية تخصص ضرائب ٢٠١١ .
- ١٦- شمس ، جمال فوزي . ظاهرة التهرب الضريبي مكافحتها ودور الشرطة في ملاحقتها اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ١٩٨٢ .
- ١٧- عبد الغفور ، طه حميد (تحليل واقع التهرب الضريبي في العراق وسبل معالجته) دراسة تطبيقية لعينة من مكلفي ضريبة العقار في العراق ، بحث دبلوم عالي معادل للماجستير مقدم الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، تخصص ضرائب ، ٢٠٠٨ .

ثالثاً:- بحوث الدبلوم العالي

- ١٨- التكريتي ، ياسر احمد ، الوسائل المقترحة لمعالجة التهرب الضريبي (دراسة وتقويم) بحث في المحاسبة الضريبية / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد ١٩٩٩ .
- ١٩- النعيمي ، رشا عبد المجيد سعيد ، التهرب الضريبي في المهن دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب ، بحث في المحاسبة الضريبية ، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ .
- ٢٠- حسن ، احمد حسن ، تقويم دراسة الرقابة والتدقيق في قسم الشركات بالهيئة العامة للضرائب ، بحث في المحاسبة الضريبية ، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ .

رابعاً:- المجالات والدوريات

- ٢١- الحلاق ، محمد ، آثار التهرب الضريبي من الناحية الاقتصادية منشورات مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والاجتماعية كلية الاقتصاد ، العدد ٣١٠ ، تشرين الثاني ١٩٨٩ .
- ٢٢- فهيم ، حنا نعيم ، النظام الضريبي في مصر ، ملامح التطوير وآفاق المستقبل المؤتمر الضريبي الثامن ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ١١-١٢ مايو .
- ٢٣- موسى ، احمد جمال الدين . نحو نظرية اقتصادية عامة في التهرب الضريبي بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة العدد ١٨ اكتوبر ١٩٩٥ .

خامساً:- المواقع الالكترونية

- ٢٤- الوائلي ، ياسر خالد بركات . الفساد الاداري مفهومه ومظاهره واسبابه مع اشارة الى تجربة العراق في الفساد بحث في مجلة النبا شهرية العدد 80 ذي الحجة ١٤٢٦ كانون الثاني ٢٠٠٦ متاحة على الموقع .

WWW.Mcsr.Net

٢٥- بيكونا ، ستيوارت ، كيف يشوه الفساد والتهرب الضريبي التنمية ،

جريدة اخبار واعلام ، صادرة عن البنك الدولي ، ٢٠١١ متاح على الموقع

WWW. World bank. org .



٢٦- عبود ، الراوي ، سالم محمد ، عروبة معين عايش . العلاقة بين الوعي الضريبي والتهرب الضريبي وتأثيرها على التنمية ، ٢٠١١ بحث منشور على شبكة الانترنت في الموقع

WWW. Iraq Tax com .

سادسا :- المصادر الاجنبية

27- Bird, Richard M., & Casanegrade Jantscher, Milka, Improving Tax Administration In Developing Countries, International Monetary Fund _ 700 19 th Street, N. W., Washington, USA. 1992.

28-Wilkinson , joseph W., Accounting & Information systems, john Wiley & Sons, Inc. – USA. 1982.

(ملحق رقم ١)

م/ استمارة استبانة

السادة الاساتذة المحترمون
تحية طيبة ..

استمارة الاستبانة التي بين ايديكم بعنوان (التهرب الضريبي واثره على التنمية الاقتصادية في العراق) وقد جاء تصميمها بناء على مشكلة البحث (تعاني الهيئة العامة للضرائب من مشكلة عدم تسديد الضريبة التي بذمة المكلف من خلال اتباعه شتى الاساليب الغير المشروعة وذلك لوجود عوامل عديدة تؤدي الى استمرار تهربهم مما يؤدي هذا الى تقليل الحصيلة الضريبية وبالتالي عدم تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية .) فيهدف البحث الى (بيان اسباب واساليب تهرب المكلفين من دفع الضريبة المستحقة عليهم سواء كانت بالطرق المشروعة او غير المشروعة مع بيان الاساليب المقترحة لمعالجة ظاهرة التهرب الضريبي) . وان البحث يسعى لتحقيق الفرضية التي مفادها (ان الحد من ظاهرة التهرب الضريبي يعمل على زيادة الايرادات الضريبية وبالتالي ينعكس ايجابيا على التنمية الاقتصادية في العراق) .
وان ما نامله منكم من كفاءة عالية وشعور بالمسؤولية والاخلاص هو الذي حفزنا لتقديم هذه الاستمارة بين ايديكم .
يرجى تفضلكم بالاطلاع عليها وعرض ما ترونه مناسباً من ملاحظات لتطويرها والله يجازيكم بالخير على جهودكم مع التقدير .

م.م

سهاد كشكول عبد

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد

اولا :- اسلوب الاجابة

- ١- يرجى وضع علامة (/) في المكان المخصص بالاستمارة الذي تراه مناسباً حسب رأيك .
- ٢- لا داع لذكر الاسم او التوقيع على الاستمارة مع العلم انه سيتم التعامل بسرية تامة وستظهر النتائج بشكل ارقام ومؤشرات عامة طبقاً لمتطلبات البحث العلمي .
- ٣- بالامكان اضافة اية مؤشرات اخرى تدعم البحث .
- ٤- الباحثة على استعداد تام للاجابة على اية استفسارات تتعلق بأسئلة الاستبانة .
- ٥- نرجو عدم ترك اي فقرة دون الاجابة ، لان ذلك سيؤدي الى اضعاف الاستبانة .
- ٦- يهم الباحثة سرعة الاجابة على اسئلة الاستبانة لغرض تسهيل مهمة انجاز البحث بالوقت المناسب .

ثانياً :- لاغراض الايضاح ندرج ادناه بعض المصطلحات لاعطاء تصور مقبول عن الموضوع



مجلة دراسات محاسبية ومالية - المجلد الثامن - العدد ٢٤ - الفصل
الثالث لسنة ٢٠١٣
التهرب الضريبي واثره على التنمية الاقتصادية في العراق

- ١- الضريبة :- مبلغ نقدي تفرضه الدولة جبرا ويتم تحصيلها من المكلف بشكل نهائي ودون مقابل ووفق قانون بهدف تغطية نفقات الدولة وتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية .
- ٢- التهرب الضريبي :- اللجوء الى الغش والاحتيال للتخلص من الضريبة او تقليل مبلغها ويجري ذلك اما بمحاولة الفرد انكار وجود وعاء الضريبة او الافصاح عن مبلغ يقل عن المبلغ الحقيقي للوعاء .
- ٣- التنمية الاقتصادية :- هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اجتماعيا واقتصاديا ، وتعتمد بقدر الامكان على مبادرة المجتمع المحلي واشراكه .

الهيئة العامة للضرائب

المعلومات الشخصية

١- التحصيل العلمي : اعدادية دبلوم بكالوريوس

دبلوم عالي ماجستير دكتوراه اخرى

٢- التخصص :

٣- العنوان الوظيفي :

٤- القسم الذي تعمل فيه او تشرف عليه :

٥- عدد سنوات الخدمة او الخبرة ١٠-٥ سنوات ١٥-١٠ سنوات

١٥-٢٠ سنوات ٢٠-٢٥ سنوات ٢٥ فأكثر

٦- العلاقة بين عملك وموضوع البحث :
مباشرة

لا توجد علاقة

ضعيفة

التهرب الضريبي واثره على التنمية الاقتصادية في العراق

ت	الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
١	ان التطور الاقتصادي له تاثير على تطوير بنية المالية العامة للدولة مما يؤدي الى اثار كبيرة على البناء الاقتصادي للدولة .					
٢	ان مقياس نجاح النظام الاقتصادي والسياسي في اي بلد هو قدرته على تحقيق نتائج ايجابية تتمثل في زيادة النمو الاقتصادي وتسريع التنمية الاجتماعية ورفع مستويات المعيشة بمعايير زيادة الدخل الفردية					
٣	ان التنمية في حاجة الى موارد لتحقيقها كالضرائب والرسوم ، ايرادات املاك الدولة ، القروض ، التمويل بالعجز .					
٤	ان اي انخفاض لحصيلة الضرائب يؤثر على تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد .					
٥	ان انخفاض الحصيلة الضريبية نتيجة اخفاء المادة الخاضعة للضريبة وذلك لعدم كفاءة السلطة المالية في سد ثغرات المكلف في عدم دفعه للضريبة ولقلة الوعي الضريبي .					



مجلة دراسات محاسبية ومالية _ المجلد الثامن _ العدد ٢٤ _ الفصل
الثالث لسنة ٢٠١٣
التهرب الضريبي واثره على التنمية الاقتصادية في العراق

					٦	ان اي خلل يعنري النظام الضريبي ينعكس على السياسة الاقتصادية ويؤثر بالتالي على الانشطة الاقتصادية الاخرى .
					٧	عدم وجود تشريعات قانونية للتعامل مع التهرب الضريبي وعدم فهم غالبية المكلفين لقوانين الضريبة تؤدي الى ظهور ظاهرة التهرب الضريبي .
					٨	صعوبة حصر المتعاملين بالتهرب الضريبي .
					٩	عدم قدرة الادارة الضريبية في فرض الرقابة على التهرب الضريبي .
					١٠	ارتفاع سعر الضريبة لا تناسب تطورات الاقتصاد .
					١١	ان تاخير انجاز المعاملة الضريبية لقلّة المعلومات وكثرة عدد المعاملات الضريبية وبقاء المخمن في قسم الشركات ولمدة طويلة لتعمده تحقيق اغراضه الشخصية .
					١٢	عدم وجود الوعي الضريبي لدى المكلفين مما يسبب نشوء ظاهرة التهرب الضريبي .
					١٣	ان لفرض الضريبة للقضاء على ظاهرة التهرب الضريبي سيؤدي الى احداث تعديلات للهيكل التنظيمي للهيئة العامة للضرائب من جهة ومن جهة اخرى ان لعدم فرض ضريبة للقضاء على التهرب الضريبي سيؤدي الى الخسائر في ايرادات الدولة .
					١٤	لعدم تدقيق المعاملة الضريبية والتي يقدمها المكلف الى المخمن سيؤدي الى ظهور حسابات غير صحيحة وبالتالي يؤثر على الخزينة العامة للدولة .

اهم المقترحات والتوصيات التي تقترحونها وتوصون بها .